كتاب العدد :

صناعة المعجم التاريخي للأستاذ الدكتور علي القاسمي

أسس المعجمية والصناعة المعجمية العربية والغربية
ضمن كتاب الدكتور علي القاسمي:
"صناعة المعجم التاريخي للغة العربية"
قراءة وتعليق: خالد اليعبودي

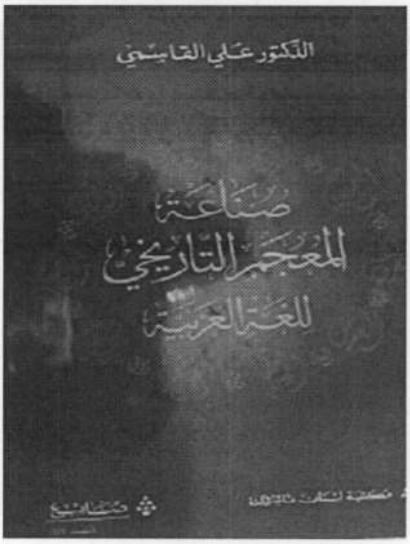

- بطاقة تقنية عن التأليف:

◈اسم الكتاب: صناعة المعجم التاريخي للغة العربية
◈اسم المؤلف: الدكتور علي القاسمي
◈مكان النشر: مكتبة ناشرون، لبنان
◈تاريخ الإصدار: 2014
◈حجم الكتاب: 646 صفحة من القطع الكبير.

- نبذة عن أعمال الكاتب في مجالات اللغة والمصطلح والترجمة:

◈ مختبر اللغة، الكويت، دار القلم، 1970
◈معجم مصطلحات علم اللغة الحديث، بيروت، مكتبة لبنان، 1981، مع آخرين
°Linguistics and Bilingual Dictionaries (leiden : E J Brill, 1977, 1981,1983)
° مقدمة في علم المصطلح، الطبعة الثانية، القاهرة، مكتبة النهضة، 1988
◈ التقنيات التربوية في تعليم العربية لغير الناطقين بها، الرباط، الإيسيسكو، 1991
◈ المعجم العربي الأساسي، باريس، الألكسو، لاروس، الطبعة الثانية، 1991 (المنسّق)
◈معجم الاستشهادات، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون 2001
◈ المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، بيروت، مكتبة لبنان، 2003
◈ مفاهيم العقل العربي، الدار البيضاء، دار الثقافة، 2004
◈ علم اللغة وصناعة المعجم، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، الطبعة الثالثة
◈ معجم الاستشهادات الموسّع (بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2008)

◈ علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون 2008
◈ لغة الطفل العربي: دراسات في السياسة اللغوية وعلم اللغة النفسي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون 2009
◈ الترجمة وأدواتها: دراسات في النظرية والتطبيق، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2009
◈ معجم الاستشهادات الوجيز للطلاب، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون 2012
◈ السياسة الثقافية في العالم العربي، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2012
وللكاتب أعمال إبداعية (قصصية وروائية متعددة إضافة إلى أبحاث في التاريخ والحضارة)

يستهل الدكتور علي القاسمي هذا السفر الكبير بنسخة من رسالة رئيس اتحاد المجامع اللغوية العربية الدكتور حسن الشافعي موجهة للكاتب، وهي رسالة شكر وتقدير للجهود التي يبذلها في المضي قدما بإنجاز مشروع الأمة "المعجم التاريخي للغة العربية"، ولا شك أن الغرض من إثبات هذه الوثيقة الإشارة إلى أن هذا البحث الأكاديمي يعد جزءا من خطة هيئة اتحاد المجامع الهادفة إلى بناء المعجم التاريخي للغة العربية.

يخصص الدكتور علي القاسمي الفصل الأول من كتابه (المعجم والمعجم التاريخي) لتقديم تعريفات تخصّ أهم المفاهيم التي تندرج ضمن مجال الدراسة: أخص بالذكر: المعجمية بصنفيها علم المعجم والصناعة المعجمية، كما يقوم في هذا الفصل بعد تقديم تعريف دقيق لمفهوم "معجم" بذكر أنواع المعاجم، لينتقل إلى تحديد مفهوم "المعجم التاريخي" والتفصيل في أنواعه والتسميات التي تنطبق عليه.

فبخصوص لفظة "معجم" يحددها الكاتب على النحو الآتي: "المعجم كتاب مطبوع أو محوْسب، يحتوي على ألفاظ منتقاة، تُرتّب وفق نظام معين، مع معلومات ذات علاقة بها، سواء أعطيت تلك المعلومات باللغة ذاتها (المعجم الأحادي اللغة) أم بلغة أو لغات أخرى (المعجم الثنائي أو الثلاثي أو المتعدد اللغات)"
وقد كان التعريف السابق لهذا المفهوم الذي ساد بين اللسانيين: "كتابٌ يضمُّ مفردات مرتبة حسب ترتيب معين من معانيها ومعلومات لغوية عنها".[1]
يُستخلص من التعريفين أن ما تغير بينهما:
- هو ما يتعلق ب"المعلومات" فقد كانت لغوية في التعريف القديم، فغدت معلومات من دون تقيّد باللغة
- وكان كتابا في التعريف القديم فغدا كتابا مطبوعا أو محوْسبا
- وكان مجردا من الإشارة إلى الأحادية والثنائية والتعددية، فغدا في التعريف الحديث أحادي اللغة أو ثنائي اللغة أو متعدد اللغات.

يشير الكاتب إلى أن التعريف الحديث من وضعه، أقنع مؤتمري الجمعية الأوروبية للمعجميين بجامعة تمبرة بفنلندا سنة 1992 بضرورة مراعاة مستجدات المعجمية الحديثة المحوسبة من خلال تحييد عبارة معلومات لغوية لكي تندرج المعاجم

[1]- علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، الرياض، جامعة الرياض، 1975.

الجغرافية ومعاجم الاستشهادات ومعاجم الأعلام والأشرطة السينمائية ضمن تعريف "المعجم"[1].

يتتبّع الكاتب دلالات لفظة "معجم" بالمعاجم التراثية وأصولها الدلالية واشتقاقاتها، وكيف انتقلت من معنى الإبهام إلى معنى الإفصاح والتنقيط ثم إلى معنى الكتاب الذي يزوّد بمعلومات عن المداخل.

تطرق الباحث بذات الفصل إلى المعجمية (الدراسة المتعلقة بالمعجم) وفرّعها إلى فرعين: فرع نظري سمّاه "علم المعجم"، وفرع عملي (تطبيقي) سماه "صناعة المعجم"، وبعد أن حدّد القضايا التي تنظر فيها المعجمية بشقيها النظري والتطبيقي اعتبر "المعجمي" هو الشخص الذي ينظر في قضايا المعجمية بفرعيها معا.

وبخصوص التأريخ للنشاط المعجمي ذكر الباحث استنادا إلى الموسوعة السوفيتية (1979) أن إرهاصات المعجمية وردت في شكل قوائم أحادية اللغة بالحضارة الفرعونية سنة 1750 قبل الميلاد، و ثلاثية اللغة سومرية- أكدية- حيثية في القرنين 13 و14 قبل الميلاد بمنطقة سومر، كما ينقل عن الموسوعة الفرنسية Encyclopédie (Universalis) أن المعاجم العلمية المتخصصة أتت بعد هذا التاريخ، وهو أمر طبيعي لأن الحاجة ماسة إلى التواصل بين الشعوب في شؤون الحياة العامة (اللغة العامة) قبل التواصل في قضايا العلوم والفنون (اللغات الخاصة). ومن بين مبادئ تصنيف المعجم التي دعا الباحث إلى العناية بها: تحديد مستوى اللغة وبيئة اللغة وزمنها ونظام الترتيب.[2]

أرجع الكاتب اختلاف أنواع المعاجم لاختلاف معايير التصنيف وزواياه، يمكن أن نختزل أهم هاته المعايير في الخطاطة التالية:

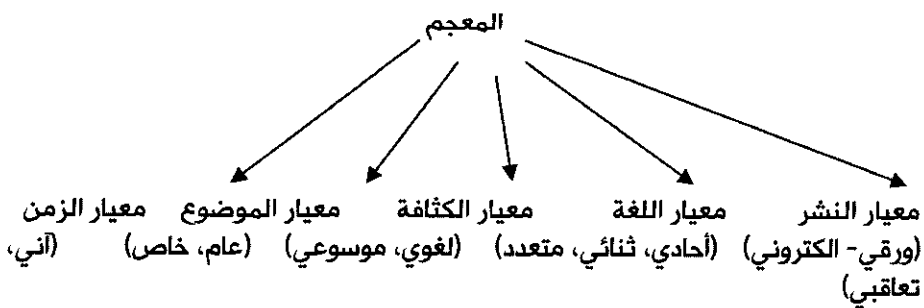

انتقل الدكتور القاسمي لموضوع "المعجم التاريخي"، وقد عاينا في قراءتنا لكتاب الدوحة (2014) تعدد التعريفات التي وُضعت لتحديد هذا المفهوم، فكيف يتصور الدكتور علي القاسمي هذا الموضوع؟

---

[1] - Ali M ; Al-kasimi(1992), IS The Dictionary of Qutations a Dictionary ? in : Hanu Tommola et al, Euralex 92 (92) (Template : Univ.of Tempere) pp :573-589.

[2]- علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، ص: 44.

يحدّد الباحث مفهوم "المعجم التاريخي" على النحو الآتي: "هو نوع من المعاجم، عادة ما يكون أحاديّ اللغة، يرمي إلى تزويد القارئ بتاريخ الألفاظ، مبنى ومعنى، من خلال تتبّع تطورها أو تغيّرها منذ أقدم ظهور مسجّل لها حتى يومنا هذا، فهو لا يقتصر على تناوُل اللغة في عصر من عصور تاريخها، بل يتناولها في جميع العصور". [1] يؤكد صاحب التعريف على أمرين هامين بخصوص هذا الموضوع:

الأول: شمولية المعجم التاريخي لكل اللغة داخل البلاد العربية وخارجها وتدوينه لجميع مراحل العربية من نقش النمارة إلى عصرنا الحالي، كما تقتضي الشمولية إدراج الكلمات ومشتقاتها والتعابير الاصطلاحية والتعابير السياقية والرموز والمختصرات.

والثاني: عناية هذا المعجم بشكل اللفظ (تهجية وإملاء) ومعناه (من خلال التعريف) واستعمالاته (بما تضمّه من معلومات صوتية وصرفية ونحوية وأسلوبية) الموثقة بجملة من الاستشهادات. [2]

ويشير الكاتب إلى مبدإ أساسي من مبادئ تصنيف هذا النوع من المعاجم: يتصل بعدم الاقتصار على ترتيب المداخل ترتيبا تعاقبيا، وإنما الحرص كذلك على استخراج الفكرة الجامعة بين مختلف معاني المدخل وإيجاد الروابط القائمة بينها، [3] وهو حرص عايناه فيما سبق، يحث الباحث التونسي الدكتور عبد الرزاق بنور بقراءتنا السابقة.

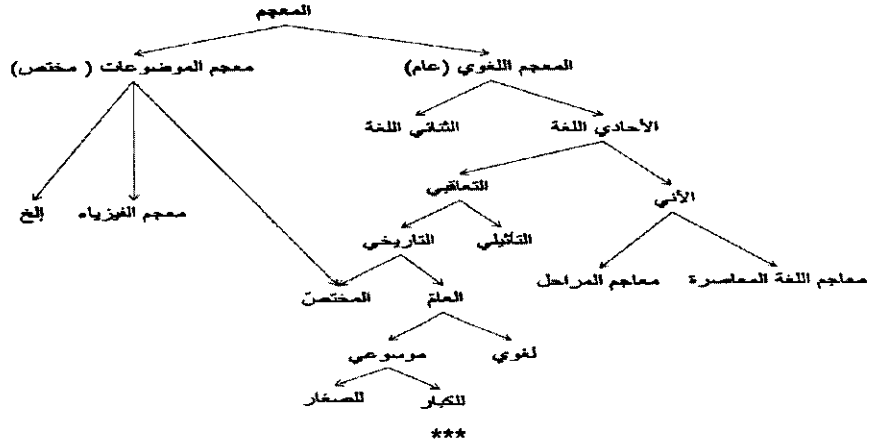

***

خصص الدكتور القاسمي الفصل الثاني (تاريخ المعجم التاريخي) لعرض الأسباب التي دعت إلى تصنيف المعاجم التاريخية بأشهر اللغات الطبيعية، وذكَرَ متطلبات تصنيف هذا الصنف من المعاجم، وأهمها الإلمام بمبادئ اللسانيات التاريخية،

---

[1]- علي القاسمي، نفس المرجع السابق، ص: 45.

[2]- نفس المرجع، ص ص: 45-46.

[3]- نفس المرجع، ص: 46-47.

[4]- المرجع السابق، ص: 47.

[5]- المرجع السابق، ص: 48.

[6]- الدكتور علي القاسمي(2014)، ص: 49.

ما دفع الباحث إلى عرض موضوعات هذا العلم ومناهجه مع مقارنته باللسانيات الوصفية، وكشف الباحث عن إرهاصات البحث اللغوي التاريخي لدى السومريين والمصريين القدماء، ثم لدى الهندوس والإغريق والمسلمين قبل أن يعرض مواصفات اللسانيات التاريخية عند الأوربيين قبل الثورة السوسيرية وبعدها، كما قدم نبذة عن العلوم التي تستعين بها، وعرض الفروقات القائمة بين المعجم التاريخي والمعجم التأثيلي (وهو ما سماه الباحث التونسي "عبد الرزاق بنور" المعجم التأصيلي)، مع ذكر أشهر المعاجم التأثيلية التي صنفها الغربيون، وختم الباحث هذا الفصل بعرض آليات توليد الكلمات الجديدة.

فمن الدواعي الأساسية التي تفرض بناء المعاجم التاريخية، هناك: الوازع القومي الذي حفّز الأخوين "جاكوب غريم" (1785-1863) و"فيلهلم غريم" (1786-1859)، وقد استهدفا من بناء المعجم التاريخي للغة الألمانية توحيد اللهجات الألمانية في لغة قومية مشتركة، ولم يصدر هذا العمل إلا بعد مائة عام من وفاتهما بعد إتمامه من لدن حشد من اللغويين الألمان.

ويمكن أن نضيف إلى هذا الوازع: الوازع الحضاري، ذلك أن تصنيف معجم تاريخي للغة من اللغات الطبيعية هو إعلاء من شأن هذه اللغة بين سائر اللغات، وهو ما يتمثل في الجهود العربية الحالية (المتأخرة) الرامية إلى بناء معجم تاريخي للعربية.

من متطلبات بناء المعجم التاريخي – في رأي الكاتب- توفر ثلاثة عناصر أساسية:

أولها: الحاجة إلى تصنيف هذا النوع من المتون المعجمية للدواعي المذكورة سلفا

ثانيها: الحاجة إلى الإلمام بمبادئ اللسانيات المقارنة الذي يمدّ مصنف المعجم التاريخي بمعطيات تخصّ تحديد أصول المداخل وفروعها وصلاتها ببقية اللغات من أسرة لغوية واحدة أو من أسر لغوية أخرى في حالة الاقتراض.

ثالثها: الحاجة إلى اللسانيات التاريخية لمعاينة ملامح التطور الذي لحق المداخل المعجمية وكيفياته، وأسباب حدوثه، وهو منحى من الدرس يهتم به علم "الإتيمولوجيا" (أي علم التأثيل[1] أو التأصيل).

يعتبر الدكتور القاسمي أن الفصل بين اللسانيات التاريخية واللسانيات الوصفية فصل إجرائي محض، بالنظر إلى الصلة الوثيقة بينهما، ويمكن تحديد الفروقات بين اللسانيتين في اختلاف الغايات، كما يتوضح من الثنائيات التالية:

- التعاقبية (الدياكرونية) وهي خاصية اللسانيات التاريخية/ الآنية (السانكرونية) وهي خاصية اللسانيات الوصفية.
- الاستبدالية (الجدولية) وهي خاصية اللسانيات التاريخية/ التركيبية (النظمية) وهي خاصية اللسانيات الوصفية.
- الشمولية وهي خاصية اللسانيات التاريخية التي تستند في تحليلاتها على مدونة تسجل النصوص من مختلف العصور / الخصوصية وهي خاصية اللسانيات الوصفية التي تكتفي بتحليل مدونة محدودة في الزمان والمكان.

---

[1]- وضع مصطلح التأثيل اللغوي العراقي "عبد الحق فاضل" في ستينات القرن الماضي، كما يتضح من المقالات التي نشرها بمجلة "اللسان العربي" لسان حال مكتب تنسيق التعريب.

خصّص الباحث مباحث مسهبة للحديث عن البدايات الأولى للبحث اللغوي التاريخي، حيث استعرض مقومات البحث اللغوي بكثير من الحضارات العريقة ومنها الحضارة العربية، قبل أن يكشف عن جهود عالم السنسكريتية "وليم جونز" (1746-1794) (SIR WILLIAM JONES) في رقيّ الأبحاث المتصلة باللسانيات التاريخية على أثر اكتشافه للصلات القائمة بين الإغريقية واللاتينية والسنسكريتية. وشكلت أبحاث الألماني "فرديريك فون شليجل" (1772-1829) (F. SCHLEGEL) في صياغته لقواعد النحو المقارن دفعة قوية لهذا التخصص. غير أن أبحاث اللغويين "فرانز بوب" (1791-1867)(F. BOPP)، و"جاكوب غريم" (1785-1863)(GRIMM)، و"راسموس راسك (1787-1832)(RASMUS RASK) هي التي رسخت اللسانيات التاريخية وصاغت أسسها العلمية[1]. وقد قامت القوانين الصوتية للنحاة الجدد بدور كبير في رقي أبحاث اللسانيات التاريخية، فبفضل هاته القوانين أمكن تقديم تفسيرات للتغيرات اللغوية ودراسة التطور اللغوي على أسس علمية دقيقة، ما يبرر سبب اقتصار هذا التخصص على القضايا الصوتية والصرفية في رصد ملامح التطور اللغوي، إذ لم يُشرع في العناية بقضايا التركيب والدلالة إلا في زمن متأخر.[2]

من بين العلوم التي استعانت بها اللسانيات التاريخية: هناك: اللهجاتية (Dialectology) (وهو مصطلح مرادف -في نظر الباحث- للسانيات الجغرافية يعنى بدراسة اللهجات)، والصواتة (Phonology) (يعنى بدراسة النظام الصوتي للغة ما في زمن ما، ولما يترتب عن تغيير الصوتيات من تغيير دلالي)، والصرافة (Morphology) (يعنى بدراسة القواعد والقوانين المتحكمة في تغيرات الألفاظ من حيث التصرف والاشتقاق)، والتركيب (Syntaxe) (يعنى بدراسة قواعد بناء الجمل في اللغات الطبيعية).

يشير الدكتور علي القاسمي في سياق الكشف عن الفرق بين المعجم التاريخي والمعجم التأثيلي أن التأثيل حظي بمكانة خاصة في الثقافة المسيحية لاعتقاد الأقدمين أن اللغة إنتاج إلهي، لذا لزم الوقوف على معانيها الحقيقية، ويراد بمفهوم التأثيل: البحث عن المعنى الحقيقي (والأصلي) للكلمة، وأصبح يدل في وقتنا الراهن على دراسة التحولات التي تطرأ على الألفاظ دراسة تحليلية تاريخية من النواحي الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية.[3] يلجأ علماء التأثيل للقيام بهذه المهمة إلى الوثائق المدونة ويستعينون بمنهجية علم اللغة المقارن في دراستهم لوحدات اللغة دراسة تركز على الجوانب الفيلولوجية واللهجاتية وتهتم بالكشف عن التغيرات الصوتية والتحولات الدلالية الطارئة وإجراء مقارنات بين اللغات.

---

[1]- الدكتور القاسمي: ص ص:70-71.

[2]- نفس المرجع، ص: 73.

[3]- يحيل الباحث في هذا الموضوع إلى مقال: عصام الحسيني، علم أصول الكلم، في: الموسوعة العربية.

يستخلص الدكتور القاسمي من هذه الحدود أن التأثيل جزء من اللسانيات التاريخية التي تعدّ أعمّ وأشمل، ذلك أن الفرق بين المعجم التاريخي والمعجم التأثيلي أن الأول يشتمل على الشواهد بينما يخلو النوع الثاني منها، ويستنتج أن "كلّ معجم تاريخي هو معجم تأثيلي ولكن ليس كل معجم تأثيلي معجما تاريخيا".[1]

وبغرض البرهنة على محورية علم التأثيل في اللغات الغربية قام الباحث بجرد أسماء بعض المعاجم التأثيلية الورقية المطبوعة منها والرقمية المحوسبة، وبحث في علل عدم عناية العرب ببناء المعجم التاريخي للغة العربية طيلة القرون الماضية، فحصر هاته الأسباب في كون العلماء المسلمين لم تكن لهم منفعة في هذا الموضوع لأن غايتهم القصوى تمثلت في فهم غريب القرآن الكريم والحديث الشريف، وفي كون التعمق في دراسة اللغات السامية لن يفضي إلى توحّدها باعتبار قيام القرآن الكريم بمهمة توحيد اللهجات العربية في لغة مشتركة، بينما غدا بناء المعجم التاريخي للغة العربية ضرورة حضارية وقومية للتأكيد على الوحدة اللغوية والثقافية للأقطار العربية التواقة إلى التوحّد.

يتناول الدكتور القاسمي في الفصل الثالث من الكتاب (المعجم التاريخي للغة العربية) موضوع تاريخ المعجم التاريخي، بالعودة إلى التفصيل في أسباب إهمال اللغويين العرب القدامى والمحدثين لبناء هذا المشروع على الرغم من أهميته مع أن الحضارة العربية أعرق الحضارات الإنسانية في مجال التصنيف المعجمي (ذلك أن أول المعاجم العربية [وهو كتاب العين للخليل الفراهيدي] أُلّف في القرن الثامن الميلادي، بينما شرع الغرب في تصنيف معاجمه الكبرى ابتداء من القرن السابع عشر الميلادي)، وقد سبق للباحث أحمد الشرقاوي أن عدّد زهاء ألف وخمسمائة معجم تمّ تصنيفه بالعربية في مختلف الأصناف والمجالات والحقول المعرفية، فما علل هذا اللغز المحيّر؟

يشترط الدكتور القاسمي وجود عناصر ثلاثة أساسية للتفكير جديا في بناء مشروع المعجم التاريخي:

1- حاجة ماسة إلى معجم تاريخي
2- موقف متقبّل للتغير اللغوي
3- توفر أبحاث عن اللغة العربية تستثمر مبادئ اللسانيات التاريخية

فمن المعروف أن قدامى اللغويين لم يهتموا بقضايا التطور اللغوي لسبب واحد هو نشدان المعيارية في دراستهم للغة القرآن الكريم الذي نزل بلغة عربية فصحى تعدّ اللغة العربية المشتركة بين سائر القبائل العربية، أما اهتمامهم بالمولد واللحن والدخيل فيندرج ضمن هذا التصور المتقيّد بشروط الفصاحة.

غير أن الكثير من تصانيف الأقدمين شملت معالم من المنهج التاريخي في دراسة اللغة، من ذلك:

1- اهتمام ابن فارس بالتأصيل في معجمه "مقاييس اللغة" بالتمييز بين المعاني الأصلية للألفاظ والمعاني الفرعية.

[1]- علي القاسمي، نفس المرجع السابق، ص: 78.

2- عناية الزمخشري بالفصل بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية في معجمه "أساس البلاغة".
3- اهتمام الرازي صاحب "الزينة في الكلمات الإسلامية" والجاحظ في "الحيوان" و"البيان والتبيين" بتتبّع التطور الدلالي الذي لحق بعض ألفاظ الجاهلية بحلول الإسلام.

ويعلل الباحث سبب عدم الشروع في بناء مشروع المعجم التاريخي للغة العربية في القرن التاسع عشر في تأخر ظهور اللسانيات التاريخية بالبحث اللساني العربي وباقتصار المعجميين العرب في هذا العصر على النقل من المعاجم العربية القديمة، ويخصص مبحثا بهذا الفصل للبرهنة على أهمية هذا المشروع.

- دواعي الشروع ببناء المعجم التاريخي للغة العربية:

من بين الدواعي التي تستلزم الشروع في تصنيف المعجم التاريخي للغة الضاد :

أ- أن معاجمنا العربية الحديثة لا تعدو أن تكون تهذيبا ونقلا وإعادة تبويب للمعاجم التراثية
ب- أن هاته المعاجم تفتقد لجملة من العناصر الضرورية في الصناعة المعجمية، ك: تأثيل الكلمات، وتغير الدلالات بتعدّد الاستعمالات.
ت- أن تاريخ العربية العريق يستوجب تصنيف معجم متكامل يسهم في التنمية وفي نشر العربية، ويبرز صلات العربية ببقية اللغات.

يقدم الكاتب جملة من التوضيحات في سياق التمييز بين المعجم التاريخي والمعجم العادي، إذ يتميز الأول عن الثاني: بعنايته بتأثيل الكلمة لتمكين المتصفح من إدراك المعنى الدقيق للكلمة بجميع دلالاتها الرئيسية والثانوية، كما يتميز عنه أيضا بالعناية بتوضيح الصلات القائمة بين الكلمة وغيرها من الكلمات، علاوة على أن المعجم التاريخي يتيح للمتصفح تتبّع معاني الكلمة بشواهد مستخلصة من تصانيف مخطوطة أو مطبوعة (وقد تكون رموزا منقوشة).

في سياق التحفيز على المضي قدما في تصنيف مشروع المعجم التاريخي للغة الضاد يعدّد الباحث العراقي حسنات إنجاز هذا المشروع بدءا بإمكانية توفيره على الشابكة، وإسهامه في توحيد الاستعمالات اللغوية بين مختلف البلدان العربية التي تعتبر اللغة الكيان الأساس في ترسيخ الهوية وحماية التراث، وبما أن المعجم ديوان العرب فسيشكّل المعجم التاريخي سجلا علميا لتاريخ العرب والمسلمين يرصد التطور الاجتماعي والمعرفي للناطقين بلغة الضاد، كما سيمكّن المشروع من دراسة اللغة العربية دراسة علمية تستثمر أدوات البحث اللساني الوصفي والتاريخي، وسيشكل رافدا للمعجميين الراغبين في تصنيف أنماط معجمية أخرى تعنى بالترادف أو الاشتراك أو التضادّ أو التعابير المسكوكة والأمثال وغيرها من الأنواع.

وينتهي الكاتب إلى خلاصة مفادها: "إن المعجم التاريخي أداةٌ ضرورية لاكتساب المعارف وتطويرها، وإيجاد مجتمع المعرفة اللازم لتحقيق التنمية البشرية وترقية حياة الإنسان

العربي، وإنّ إعداده تحتّمه دواع لغوية، وقومية، وعالمية، وعلمية، وتربوية، واقتصادية، وحضارية".[1]

ينتقل الكاتب بعد التأكيد على أهمية مشروع الأمة إلى ذكر المحاولات السابقة التي توخّت بناء معجم تاريخي للغة العربية، ويرصد في هذا الإطار خمس محاولات:

1- الأولى: محاولة الألماني فيشر (1865-1949م): وهو عمل شرع في جمع مواده منذ عام 1907أحتضنه مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الذي جعل من جملة أهدافه بناء المعجم التاريخي للغة العربية، حالت ظروف الحرب العالمية الثانية دون إتمام المشروع إلى أن توفي صاحب المشروع بألمانيا سنة 1949م، وقد سهر المجمع القاهري على نشر ما تمكن المستشرق فيشر من إنجازه في كتيّب خاص يحمل عنوان: "المعجم التاريخي، القسم الأول، من أول حرف الهمزة إلى أبد"، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1967م.

يتناول الكاتب بالدرس ما ذكره الرئيس الأسبق للمجمع القاهري الدكتور ابراهيم مدكور بخصوص استثمار المستشرق فيشر نهج بناة المعجم التاريخي للغة الانجليزية "أكسفورد"، ويتساءل في هذا الإطار عن الأسباب التي دفعت فيشر إلى الاقتداء بنهج أكسفورد دون معجم الأخوين غريم الذين توخيا بناء معجم تاريخي للغة الألمانية مع أن معجم أكسفورد شُرع في تحريره سنة 1859، أي بعد خمس سنوات من تاريخ إصدار الجزء الأول من معجم الأخوين غريم (1854). ونشير في هذا الصدد إلى افتراض ثالث بخصوص المصادر التي أثرت في فيشر وهي التجربة الفرنسية.[2]

ينوّه الكاتب العراقي بمقدمة فيشر التي تمثل منهجه في تصنيف المشروع، لا سيما عزمه دراسة الكلمة العربية من زوايا سبع: تاريخية واشتقاقية وتصريفية وتعبيرية ونحوية وبيانية وأسلوبية، غير أن الدكتور القاسمي يستخلص على اثر معاينته لجذاذات المعجم أنها لا تمثل معجما تاريخيا للغة العربية، إنما تمثل معجما آنيا من "معجم المراحل" لأن الشواهد المستخلصة لا تتجاوز القرن الثالث للهجرة، كما أنه يقتصر على لغة الأدباء ومن المفترض أن يمثل المعجم التاريخي للغة العربية جميع مراحل العربية بمختلف حقبها وأن يسجل جميع استعمالاتها سواء في لغة الأدب أو غيرها من لغات الفنون والعلوم. والراجح أن مبررات المستشرق الألماني في هذا التقييد الزمني أنه كان ينشد التأريخ للعربية التي تخضع لمعايير الفصاحة لدى الأسلاف.

2- المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة:

على الرغم من عناية بناة المعجم الكبير بظواهر التأثيل (بذكر نظائر اللفظ العربي في الأكدية والسريانية وغيرها من الساميات) فلا يعتبر الدكتور القاسمي هذا المعجم معجما تاريخيا نظرا لعدم اهتمامه بترتيب الشواهد ترتيبا تعاقبيا، إنما رتبها بمراعاة ورودها بالقرآن الكريم أولا، وبالحديث الشريف ثانيا وبالنثر والشعر ثالثا، وبالنظر إلى استمداد المعجم الكبير غالبية مواده من المعاجم العربية دون وضع مدوّنة مخصصة لهذا الغرض تمثل العربية في جميع عصورها.

---

[1]- الدكتور علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي، ص:93.

[2]- انظر في هذا الموضوع محمد رشاد الحمزاوي، أعمال مجمع اللغة العربية، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988.

وقد وعى بناة المعجم الكبير بهذا الأمر، وبضرورة توفر "جهد يحتاج إلى أن يفرغ له عدد غير قليل من الباحثين المختصّين الذين يحسنون العلم بأصول اللغات ومناهج تطوّرها، حسب اختلاف العصور واختلاف البيئات وتباين الظروف المحيطة بالأجيال التي تتداول لغة من اللغات".[1]

3- معجم "المرجع" لعبد اللّه العلايلي:

صدر الجزء الأول من هذا المعجم سنة 1963، إن هذا المعجم أقرب ما يكون إلى المعجم التاريخي لأن صاحبه قسّم العربية إلى عصور متعاقبة، وميّز بين المولدات القديمة (التي ظهرت قبل القرن السابع الميلادي) والمولدات الحديثة (التي نشأت بالعصور الحديثة)، ومع ذلك لا يدرج الدكتور القاسمي هذا التصنيف ضمن نمط المعجم التاريخي لأن الشيخ العلايلي استمدّ مادة المعجم من المعاجم العربية السابقة ولم يضع مدوّنة لغوية تراعي التقسيم الزمني المشار إليه أعلاه. ويبرهن الباحث العراقي على صحة ما ذهب إليه من أن صاحب التصنيف لم يكن في نيته بناء معجم تاريخي بدليل أن العنوان الفرعي ل"المرجع": "معجم وسيط، علميّ، لغويّ، فني، مرتبٌ وفق المفرد بحسب لفظه"[2].

4- المشروع التونسي للمعجم التاريخي العربي (متع):

انطلق هذا المشروع سنة 1990 وسهرت على بنائه جمعية المعجمية العربية التونسية على أثر الندوة التي نظمتها في هذا الموضوع سنة 1989 تنفيذا للتوصية القاضية ب"ضرورة البدء في وضع معجم عربي تاريخي"[3]، وينتهي الدكتور القاسمي على أثر معاينة مجموعة من موادّ هذا المعجم الذي لم ير النور بعد أنّ هذه المواد لا تشكّل مادة مستوفية لأنها تقتصر على عصر واحد من عصور العربية: العصر الجاهلي، كما أنها تكتفي باللغة الشعرية دون غيرها من المصادر، وترصد اللغة في منطقة محددة، هي أرض نجد والحجاز.

5- مشروع اتحاد المجامع اللغوية العربية:

بزغت فكرة بناء المشروع سنة 1998 بمناسبة انعقاد مؤتمر اتحاد المجامع بالقاهرة، وتعهّدت المجامع السورية والعراقية والمصرية بالعمل سويا لتحقيق هذا الهدف، ولم تتشكل لجنة لتنفيذ هذا المشروع سوى سنة 2004 وضمّت اثني عشر عضوا من بينهم الدكتور علي القاسمي، وتمّ تكليف لجنة فرعية رباعية الأعضاء لإنجاز الخطوات التالي:

- وضع خطة علمية لإنجاز المشروع، وهي مهمة أنيطت بالدكتور القاسمي الذي وُفّق في ذلك.

---

[1]- مجمع اللغة العربية، المعجم الكبير، الجزء الأول، المقدمة.

[2]- عبد اللّه العلايلي، المرجع، بيروت، دار المعجم العربي. (د ت).

[3]- جمعية المعجمية العربية التونسية، المعجم العربي التاريخي (تونس، بيت الحكمة،1991، وقائع الندوة العلمية حول المعجم التاريخي، تونس 1989).

- انتقاء مصادر المعجم التاريخي، وهي مهمة أنيطت للدكتور محمد حسن عبد العزيز، الذي لم يُوفق في هذا العمل مما دفع المدير التنفيذي للمشروع إلى تشكيل فريق خاص لإنجاز هذه المهمة.
- اقتراح لائحة من أهل الاختصاص للمساعدة في انتقاء المصادر وبناء المدونة وجرد المداخل وتحرير مواد المعجم، وهي مهمة أنيطت بالدكتور ابراهيم بن مراد الذي لم ينجز ما كُلِّف به.
- انتقاء المدونات اللغوية العربية المحوسبة، أنيطت المهمة للدكتور أحمد الضبيب، الذي وُفق في عمله.
- وضع منهج خاص لتدريب العاملين في مشروع المعجم، وقد أنجز الدكتور ابراهيم بن مراد هذا العمل في وقت لاحق.
- تصنيف كتيّب تعريفي بمشروع المعجم، أنيط هذا العمل للدكتور محمد حسن عبد العزيز الذي أنجز العمل في وقت لاحق. ويعتبر الدكتور القاسمي أن هذا التصنيف توثيق أمين للاجتماعات التي عقدها اتحاد المجامع في موضوع بناء المعجم التاريخي، إضافة إلى احتوائه على مساهمات علمية من أطراف متعددة. بما فيها خطة بناء المعجم التي حررها الدكتور القاسمي الذي تعذر عليه حضور مؤتمر الاتحاد لتوضيح مراحل الخطة بسبب عدم حصوله على تأشيرة من لدن السلطات المصرية.

6- مشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية:

هي مبادرة قام بها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في قطر سنة 2013، وتعهّد بإنجاز هذا المشروع في ظرف خمسة عشر عاما، يضمّ الهيكل التنظيمي لمؤسسة معجم الدوحة مديرا عاما، ومجلسا علميا، وهيئة تنفيذية ومديرا تنفيذيا، ومجموعات تخصصية في كل خطوة من خطوات بناء المشروع. وتمّ انتداب الدكتور القاسمي علي عضوا بالمجلس العلمي للمشروع.

وقد خصص الباحث العراقي ملاحق بنهاية الفصل الثالث خصصها لتدارس مواد لغوية تمثل نماذج من مشاريع معجم فيشر ومعجم العلايلي والمعجم الكبير ومشروع الجمعية العربية التونسية، وقام بالتعليق عليها مبينا حسناتها ومثالبها، غير أن هذه الملاحق تفتقد للنموذج الذي يمثل مشروع اتحاد المجامع ومعجم الدوحة، مما يبين أن اتحاد المجامع لم يشرع بعد في مرحلة البناء، بينما حالت حداثة نشأة مشروع الدوحة من تقديم الباحث العراقي لنموذج للتجربة القطرية.

***

وقد نظر الكاتب بالفصل الرابع (الكتابة العربية ركيزة المعجم التاريخي) في خصائص الكتابة العربية باعتبار أن الإلمام بها شرط أساسي في صناعة المعجم التاريخي لأن غالبية نصوص مدونة هذا المعجم نصوص مكتوبة بما فيها الأشرطة المصورة والمسموعة التي يلزم تحويلها إلى صيغة خطية. ويرى الكاتب أنّ "معرفة الخطوط المختلفة من كوفي ومغربي ونسخ، إلخ ضروريّ لمن يريد قراءة النقوش

الإسلامية المكتوبة بهذه الخطوط، والنقوش مصدرٌ أساسيّ أوليّ من مصادر المعجم التاريخي"[1].

يفرق الدكتور القاسمي في سياق دراسته لمميزات الكتابة العربية بين "اللغة" و"الكتابة" و"الخط"، ف"اللغة" نسق من العلامات ترمز لمفاهيم ومعان تواضع عليها أفراد المجتمع، ترد علامات اللغة في أنساق مختلفة يرتبط كل نسق منها بلغة محددة، أما "الكتابة" فهي علامات رمزية مرئية وملموسة، وبذلك تعتبر صورة تمثل اللغة، ومن البدهي أن هذه العلامات الرمزية لا ترد على نظام موحد بجميع اللغات الطبيعية، إنما تنفرد كل لغة بنظامها الرمزي الخاص بها، وهو ما يسمى ب"الخط". غير أن هذا المصطلح الأخير يعدّ من المشترك اللفظي، بالأحرى المشترك الاصطلاحي، فعلاوة على الدلالة السابقة يدل مصطلح "خط" أيضا على الفن التشكيلي في الكتابة (كالخط الكوفي والخط المغربي)، ويدل المصطلح أيضا على الورقة والرسالة وعلى السطر وعلى كل ما له طول دون عرض (كالخط المتوازي).

تتباين اللغات أيضا في اتجاه كتابة الخط من اليمين إلى اليسار أو العكس من اليسار إلى اليمين، أو من الأعلى إلى الأسفل أو من الأسفل إلى الأعلى.

في سبيل جرد أنواع الخطوط التي كُتبت بها العربية يميز الباحث العراقي في اللغات العروبية (السامية-الحامية) ثلاث مجموعات: المجموعة الشمالية تقع بشمال الجزيرة والعراق والشام التي استعملت الخط الثمودي فالحميري فالنبطي، والمجموعة الجنوبية بجنوب الجزيرة العربية واليمن والحبشة التي استعملت الخط الحميري، والمجموعة الغربية بشمال إفريقيا التي تضم اللغات القبطية والأمازيغية والكوشية.

وقد انتقل الكاتب بعد هذا التمييز إلى دراسة أنماط ترتيب الحروف العربية، وهي نمط الترتيب الأبجدي، ونمط الترتيب الألفبائي، ونمط الترتيب الصوتي بحسب مخارج الحروف كما رُتب به كتاب العين للفراهيدي، ونمط ترتيب القراءات القرآنية الذي ابتكره الشاطبي الأندلسي. ومن أهم أنواع الخط العربي: الخط الكوفي، والخط المغربي، وخط النسخ، وخط الثلث، والخط الفارسي (التعليق)، وخط الرقعة.

***

يتطرق الفصل الخامس من الكتاب (خطوات تصنيف المعجم التاريخي) إلى محور هام للغاية يتصل بخطوات تصنيف المعجم التاريخي للغة العربية، ينطلق الكاتب من نص أساسي اقتبسه من تقديم ابن منظور الإفريقي لمعجمه الكبير: "لسان العرب"، وهو مقتطف غالبا ما استثمره المعجميون التونسيون (محمد رشاد الحمزاوي، ابن مراد) وجعلوه نبراسا لهم في الدرس المعجمي، يقول فيه ابن منظور: "أما من أحسن جمعه، فإنه لم يُحسن وضعه؛ وأمّا من أجاد وضعه، فإنه لم يُجد جمعه، فلم يُفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع"[2].

يستخلص الدكتور القاسمي من هذا النص وجود خطوتين رئيسيتين في تصنيف المعجم: خطوة الجمع (جمع المادة اللغوية، واستكشاف معانيها وانتقاء شواهدها)، وخطوة الوضع: (انتقاء المداخل الأجدر بالتدوين، وترتيبها وتحريرها بالنظر إلى اختلاف

---

[1]- علي القاسمي، صناعة المعجم التاريخي، ص: 159.

[2]- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت (دون تاريخ)، الجزء الأول، ص: 7.

حاجيات المستعملين). ومعلوم أن أيّ خلل في هاتين الخطوتين يؤثر سلبا على قيمة المعجم المُصنَّف.[1]

يقترح الباحث العراقي لتفادي أي خلل في عملية تصنيف المعجم التاريخي مجموعة من الخطوات يلزم المصنف التقيّد بها، أهمها: تحديد أهداف المعجم، تحديد عصور اللغة، إعداد لائحة تخص المصادر والمراجع الموثقة، بناء مدوّنة لغوية محوسبة، تكوين قاعدة شواهد موثقة لكل مدخل، تحرير مواد المعجم، ترتيب المداخل، عدم إهمال تحرير مقدمة المعجم ومراجعه، الحرص على نشر المعجم وتسويقه.

يرى الدكتور القاسمي أن الحاجة ماسة إلى عدد كبير من الباحثين للعمل في مشروع تصنيف المعجم التاريخي، لكل اختصاصه ومجال عمله، يتمّ اختيارهم واستدعاؤهم على مراحل، حسب المرحلة الخاصة ببناء المشروع، وهم أنواع، فمنهم:

- اللغويون والحاسوبيون، يقع على عاتقهم مشروع بناء المدونة اللغوية المُحوسبة.
- واللسانيون المتخصصون في الدراسات التأثيلية.
- والمتخصصون في العلوم والآداب والفنون.
- والمستشارون من المستشرقين والرواد العرب في مجالات البحث العلمي.
- إضافة إلى حشد من المحرّرين والمصححين والمراجعين والتقنيين والمطبعيين والإعلاميين.

لا شك أن الباحث العراقي يعلم خير العلم أن عملية بناء المعجم التاريخي للغة العربية عملية شاقة تتطلب عقودا زمنية عديدة، لذلك اقترح الاستفادة من خدمات العاملين بحسب تخصصهم وبحسب المرحلة المخصصة في عملية البناء وذلك بهدف عدم إرهاق الميزانية المرصودة لبناء هذا المشروع. فالحاسوبي نحتاج لخدماته في مرحلة بناء المدونة وفي مرحلة تصنيف الجذاذة المحوسبة والنشر الرقمي، والمؤرخ تظهر الحاجة إليه في تحقيق النقوش المكتوبة بالآثار القديمة، واللغوي تظهر الحاجة إليه في عملية التصحيح اللغوي للمكتوب والمحرّر من المواد اللغوية.

****

يتطرق الدكتور القاسمي في الفصل السادس (أهداف المعجم التاريخي للغة العربية) لموضوع الأهداف المتوخاة من بناء مشروع المعجم التاريخي المخصص لألفاظ اللغة العربية وعباراتها بالإجابة عن عدة أسئلة تخص:

- المسألة اللسانية: لتحديد اللغة العربية المقصودة في عمليات الجمع والوضع، يرى الباحث أنها اللغة العربية الفصيحة المشتركة، التي تلتزم بالقواعد الأساسية في المناحي الصوتية والصرفية والنحوية ما يجعلها تتميز عن العاميات بثبات "نسبي"، وتُوظف في التواصل بين سائر المتكلمين بالعربية وفي التلقين ونقل العلوم والآداب والفنون. يشير الكاتب إلى التحول الدلالي الذي طرأ على مفهوم الفصاحة إذ لم يَعد يشترط حدودا مكانية وزمانية كما كان عليه الأمر لدى الأسلاف، إنما غدا يحيل على العربية المشتركة غير العاميات. غير أن هذا الحصر والاقتصار على مستوى من

---

[1]- الحبيب النصراوي، إشكالات "الجمع" في العربية، من المعجم العام إلى المعجم التاريخي، دراسة قُدّمت في ندوة فاس حول "المعجم التاريخي"، 2010 م.

مستويات العربية (:الفصيح بما فيه الموشحات ما عدا الخرجات) لا يقتضي الالتزام بالمعيارية، بقدر ما يتأسس على الوصفية في وصف قدر كبير من الألفاظ العربية تشمل علاوة على الفصيح: المُهمل، أي: "المتروك، أو الحوشي، أو الوحشي، أو المستنكر، أو الغريب، أو النادر"[1].

ويعتبر الكاتب أن هدف المعجم التاريخي أقرب إلى أهداف الخليل الفراهيدي في تصنيفه لكتاب العين مقارنة بهدف ابن دريد في الجمهرة الذي استبعد الوحشي والمستنكر.

غير أننا نرى أن المقصود ب"المهمل" في تصور الخليل يخالف فهم الدكتور القاسمي من المصطلح، ذلك أن اللفظ يشير لدى أستاذ سيبويه إلى كل احتمالات اللفظ بما تضمه من تقاليب سواء أتواجدت بمتن العربية أم ظلت كامنة في طاقاتها الاشتقاقية غير المستثمرة، بينما يريد الباحث العراقي من استعمال مصطلح "المهمل": ما استعمل من الألفاظ في حقبة من الحقب واستُبعِد من التداول بسبب ندرته أو غرابته أو وحشيته.

- المسألة التاريخية: يناقش الباحث بمعالجة هذه المسألة موضوع تقسيم العربية إلى عصور، ويتطرق أيضا إلى أهمية توثيق كل لفظ من ألفاظ المعجم التاريخي من نواحي المبنى والمعنى والاستعمال بالاستعانة بقدر من الشواهد مرتبة ترتيبا تعاقبيا، دون إغفال التنبيه إلى صعوبات توثيق الشاهد الشعري، وهو الموضوع الذي نظر في دقائقه بكتابه "معجم الاستشهادات الموسّع"، وانتهى فيه إلى ذكر الأسباب التي تدفع إلى نسبة البيت الشعري إلى أكثر من شاعر، وهي بالإجمال: أخطاء غير مقصودة في النسبة، نحل متعمّد للرواة وزياداتهم الهادفة إلى تضخيم المتن بغرض الربح، مخلفات عملية التضمين، أي الردّ بالمحاكاة الدلالية والإيقاعية على بيت سابق، وما يرتبط بها كالإجازة، أي استكمال القول الشعري المروي من وحي القريحة، فيختلط لدى الراوي القول السابق باللاحق.

- المسألة الجغرافية: تبيّن للباحث العراقي – على أثر عودته إلى كتابي المستشرق كارل بروكلمان وفؤاد سزكين (تاريخ الأدب العربي، وتاريخ التراث العربي) أن الحدود الجغرافية للتأليف بالعربية الفصيحة لم تقتصر على أرض الحجاز والشام والعراق كما كان الحال في عصور الاحتجاج، وإنما شملت أيضا مصر والسودان، وإيران وآسيا الوسطى، وأقطار المغرب العربي والأندلس وصقلية، وأراضي الدولة العثمانية (بما فيها البلقان) وشبه القارة الهندية (التي انشطرت إلى الهند وباكستان وبنغلاديش)، وجنوب شرق آسيا (لا سيما بماليزيا وإندونيسيا)، وشرق إفريقيا وغربها، يضيف الباحث العراقي إلى هذا التحديد أراضي الأمريكيتين بسبب هجرة الكثير من الأدباء والمثقفين إلى هذه القارة وإنتاجهم لأدب مهجر متميز بلغته وبموضوعاته[2].

المسألة الموضوعية: يتناول الباحث في هذا المبحث نوع الموضوعات التي يشملها المعجم التاريخي للغة العربية، هل تقتصر هاته الموضوعات على لغة الأدب شعرا ونثرا كما نهج المستشرق الألماني فيشر؟ أم يلزم أن تشمل إضافة إلى

---

[1]- الدكتور القاسمي، نفس المرجع، ص: 179.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 185.

الموضوعات الأدبية الحقول السياسية والعلمية والاقتصادية والرياضية والطبية والصيدلانية والزراعية. ينتصر الدكتور القاسمي للرأي الثاني مع استبعاده لأسماء الأعلام المرتبطة بالأشخاص والأماكن والأحداث لقناعته بضرورة التمييز بين المعجم التاريخي والموسوعة التي تقبل إدراج هذا النوع من المداخل. ويرى الباحث بحكم اطلاعه على التجارب الغربية في التصنيف المعجمي أنه من المحبّذ الاقتصار على تدوين ما شاع من مصطلحات علمية وفنية وتقنية لاستحالة إدراج جميع المصطلحات بالمعجم التاريخي علما أن بنك شركة سيمنس للمصطلحات يضم أزيد من خمسة ملايين مصطلح.

مسألة التغيّر: يرصد الباحث العراقي بهذا المحور ما طرأ على اللفظ العربي من تغيّر، ويتسم بخاصيتي الاستمرارية والشمولية، ويخصّ زوايا تتصل بالمبنى والمعنى أي جميع الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والأسلوبية، ويفصل الباحث بين مفهومي "التغير" و"التطور" إذ يرتبط المفهوم الأول بكل تحول عرفه اللفظ سواء نحو الأحسن أو نحو الأسوإ، على عكس المفهوم الثاني الذي يحيل إلى التحولات الإيجابية في حياة الألفاظ بحملها دلالات سامية أو اتساع تداولها.

من أمثلة التغيرات التي تخص مبنى اللفظ: ما يتصل بالتهجية الكتابية (الإملائية) أو النطقية، نظرا لاختلاف الخط المشرقي (بضروبه: الكوفي والنسخ والثلث) عن الخط المغربي (كالتونسي والفاسي والجزائري والسوداني) لا سيما في كتابة الأرقام وإهمال رسم الألف، والنقطتين في الياء آخر الكلمة، وتنقيط بعض الصوامت، وتدوين الهمزة بحسب وضعها وبالنظر إلى ما تقدمها من صوامت، وكتابة بعض الأعلام الأجنبية.

يذكر الباحث من أنواع التغيّر الصوتي: المماثلة والمخالفة والقلب وإعادة التوازن (بمعنى:إضافة صوت علة في المضارع المضعّف المنفي: لم يمْدُدْ = لم يَمُدَّ)، ويخبرنا بأن المعجم التاريخي يعنى بالتغيّر الصوتي الدائم (كحالة المماثلة في ازتجر التي تحولت إلى ازدجر) وبالتغير الصوتي الظرفي في نفس الآن (كما هو الحال في التقاء الساكنين).

وينتقي الدكتور القاسمي من حالات التغيّر الصرفي التي يجدر التطرق إليها بالمعجم التاريخي: النسبة إلى الجمع (كما في حالة معجماتي)، والنسبة إلى صيغة فعيلة (كبديهيّ بدل بدهيّ)، والكلمات التي لا تلحقها تاء التأنيث (ك: مرضع، زوج، عروس وقد تحولت في عصرنا الراهن إلى مرضعة، زوجة، عروسة).

يميز الباحث في تناوله لحالات التغير الدلالي بين التغير الدلالي الآني (الذي يتأثر بالنبر أو بحركات المتكلم أو ملامح وجهه) والتغير الدلالي التعاقبي (الناتج عن أسباب اجتماعية واقتصادية وعلمية وتاريخية وجغرافية ولغوية ونفسية)، وهذا النوع الثاني هو ما ينشده بناة المعجم التاريخي. وفي هذا السياق يذكر من وسائل تنمية الألفاظ: الاقتراض اللغوي والتوليد الدلالي (المجاز) والصرفي (الاشتقاق).

ويقوم الباحث بجرد أنواع التغير الذي يمس المعنى، بين توسيع المعنى (كتحول "عنترة من الاسمية إلى الوصفية)، وتضييقه (كتخصيص لفظ "حريم" للنساء، وقد كانت تطلق سابقا على كلّ محرّم)، ونقله (كإطلاق لفظة "صدر" على ثدي المرأة)، وسموّ الدلالة (كتحول لفظة "الحاجب" من الدلالة على معنى البوّاب إلى الدلالة على

معنى الوزير)، وانحطاطها (كانتقال دلالة عبارة: طول اليد من معنى الكرم إلى معنى السرقة)، والتضاد (كإطلاق لفظة البصير على الرائي الفطن وعلى الأعمى).

يُحبّذ الباحث في نهاية هذا الفصل أن يرصد مصنفو المعجم التاريخي للغة العربية معاني الألفاظ وتغيراتها من الأقدم فالأحدث خلافا لنهج معجم أكسفورد، مبررا نهج بناة المعجم الأخير بأن متلقي اللغة الانجليزية غدا يجهل المعاني القديمة للغته، لذلك صُنف هذا المعجم على هذا المنوال للانتقال من المعلوم إلى المجهول.

****

خصص الباحث العراقي الفصل السابع من كتابه (تحديد عصور تاريخ اللغة) لتحديد مراحل تاريخ اللغة العربية، وأشار بمستهل الفصل إلى أن الغرض من ذلك تيسير البحث، ويعود اختلاف الدارسين في تحديد العصور إلى تباين زوايا النظر، ويفيد القارئ بأن عصور اللغة الانجليزية تتحدد في: اللغة الانجليزية القديمة (من سنة 600 إلى سنة 1150م) واللغة الانجليزية الوسيطة (من سنة 1150 إلى سنة 1500 م) واللغة الانجليزية الحديثة (من سنة 1500 إلى اليوم)، غير أن بُناة معجم أكسفورد نهجوا تقسيما مخالفا حينما قسّموا مصادر معجمهم ومراجعه إلى: آثار مطبوعة من سنة 1250 إلى سنة 1526م، وأخرى مطبوعة من سنة 1526 إلى سنة 1674م، وثالثة مطبوعة بين سنة 1674 إلى سنة 1858 تاريخ الشروع في بناء المعجم. كما قسم اليهود تاريخ لغتهم إلى ثلاثة عصور أيضا: اللغة العبرية القديمة (200 ق م إلى 1050م)، اللغة العبرية الوسيطة (من 1050 إلى 1750م)، اللغة العبرية الحديثة (من 1750 م إلى 2006م)، بدل التقسيم الثلاثي نجد لدى الفرنسيين تقسيما رباعيا يميز بين: فرنسية قديمة (من القرن التاسع إلى القرن الثالث عشر) وفرنسية وسيطة (من القرن الرابع عشر إلى القرن الخامس عشر) وفرنسية كلاسيكية (من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر) وفرنسية حديثة (من القرن الثامن عشر إلى اليوم).

وقد فضل الدكتور القاسمي أن يعتمد بناة المعجم التاريخي للغة العربية على تقسيم خماسي يميز بين: عصر جاهلي ينتهي بحلول الإسلام، وآخر إسلامي ينتهي بسقوط حكم بني أمية، وآخر عباسي حتى سقوط بغداد (مع إدراج عربية الأندلس بما يوازيها من العصور المذكورة)، وآخر وسيط ينتهي بحلول ما يسمى بالنهضة الحديثة (1805م)، وآخر حديث ينتهي بتاريخ الانتهاء من تأليف المعجم المنشود.

****

يتطرق الدكتور القاسمي في الفصل الثامن إلى مصادر المعجم التاريخي للغة العربية، بحيث يميز بين مصادر أساسية تتمثل في: النقوش والبرديات والكتب المخطوطة والكتب المطبوعة الموضوعة والمترجمة والدوريات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية والمواقع العربية على الشابكة ووثائق منظمة الأمم المتحدة ومطبوعات فروعها الدولية (حيث يعتبر الباحث هذا المصدر من أهم المؤثرات في لغة الإعلام في البلدان العربية[1]) ، ومصادر ثانوية تتمثل في: "النصوص التي تلخّص النصوص الأصلية

---

[1]- يحيل الكاتب في هذا السياق إلى الموقع الإلكتروني : "www.document.un.org/mother.asp" المتضمّن لهذا النوع من الوثائق، وإلى قاعدة المعطيات المصطلحية "Arabterm" الخاصة بدائرة الترجمة العربية للأمم المتحدة بنيويورك.

الأساسية أو تروي عنها أو تناقشها، والتي تمّ تدوينها في عصور لاحقة (ومنها كتب تقعيد النحو والمعاجم)[1]. وهي المصادر التي قام بجردها بشكل مسهب في الفصل التاسع من كتابه[2].

****

يتفرّد الفصل العاشر من كتاب الدكتور القاسمي بموضوع "لسانيات المدوّنة الحاسوبية" بالنظر إلى استحالة بناء معجم تاريخي في غنى عن مدونة شاملة ترصد العربية في مختلف عصورها.

يقدم الباحث العراقي جملة من التعريفات الغربية لمصطلح "مدوّنة"، ويستخلص منها تعريفا جامعا مانعا، فهي تدلّ على مجموعة من النصوص تمثل اللغة في عصر من عصورها أو في مجال من مجالات استعمالها، أو في منطقة جغرافية معيّنة، أو في مستوى من مستوياتها، أو في جميع عصورها ومجالاتها ومناطقها ومستوياتها".[3]

يميز الباحث بين مدونة في صيغة تقليدية تُجمع يدويا ومدونة في صيغة حديثة تُجمع آليا وتُقرأ رقميا، ويحدد وظيفة المدونة في: "دراسة اللغة وتحليلها ومعرفتها من خلال نماذج منها وردت بصورة طبيعية"[4].

يكشف الباحث عن إرهاصات استخدام المدونات في البحث اللغوي، كما تتجلى في جهود الخليل الفراهيدي (ت170هـ/786م) والكسائي (ت180هـ/796م) والنضر بن شُمَيل (ت204هـ/820م) والأصمعي (ت216 هـ/831م)، بل استمرّت مشافهة اللغويين للأعراب إلى حدود القرن الخامس الهجري، كما يتوضح من تصريحات الأزهري صاحب "تهذيب اللغة" (ت370هـ/980م)، والجوهري صاحب "تاج اللغة وصحاح العربية" (ت393هـ/1003م) والزمخشري صاحب "أساس البلاغة" (ت 538 هـ/1144م).

انتقل نهج جمع اللغة في نصوص إلى الغرب في العصور الوسطى بوضع اللغويين الغربيين قوائم الألفاظ تثبت سياقاتها النصية، ويذكر الدكتور القاسمي جهود كل من "كادنغ" (J.Kading) نهاية القرن التاسع عشر (صاحب مدونة النصوص الألمانية التي تشمل مليون كلمة)، و"فرانز بوهاس" (Franz Bohas) صاحب مدونة نصوص لغات الهنود الحمر التي أنشأها بداية القرن العشرين، و"إدوارد ثورندايك" (E. Thorndike) صاحب مدونة لغوية تشمل 4.5 مليون كلمة أنشأها في عشرينات القرن الماضي، و"بلومفيلد" (Bloomfield) و"آرتشبولد هيل" (A.A.Hill) في بنائهما لمدونات مستخلصة من نصوص منطوقة ومكتوبة أواسط القرن الماضي لاستخلاص القواعد اللغوية.

ويعتبر الباحث العراقي أن أول المدونات الحاسوبية المقروءة رقميا والقابلة للمعالجة الآلية: مدونة جامعة "براون" الأمريكية أنشِئت في ستينات القرن الماضي

---

[1]- الدكتور القاسمي، صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، ص ص : 251-271.

[2]- نفس المرجع، ص ص: 277-301.

[3]- نفس المرجع، ص: 306.

[4]- نفس المرجع، ص: 307.

وشملت أزيد من مليون كلمة، ومدوّنة "لانكستر –أوسلو- برغن" التي دونت مليون كلمة من اللغة الانجليزية البريطانية، ومدونة الانجليزية الهندية التي ضمت نفس العدد من الكلمات، وتتالت بعد هاته المحاولات مدونات أخرى أضخم في محتوياتها بحيث بلغ مجموع كلماتها بليون كلمة.

يشير الدكتور القاسمي أن ما يميز المدونة الحاسوبية عن المدونة التقليدية توفر الأولى على محرّك بحث، وهو برنامج حاسوبي مُصمّم للبحث داخل المدونة.

على أثر تطور حركة تصنيف المدونات ظهر علم جديد سُمّي "لسانيات المدونة" (Corpus linguistics/ Linguistique de Corpus)، اختصّ بدراسة اللغة من خلال السياقات المرصودة بنصوص المدونة اللغوية، وقد عرف هذا العلم تطورا مشهودا بفضل ازدهار التقنيات الحاسوبية والهندسة الآلية والترجمة الآلية، ما جعل لسانيات المدونة تتداخل وتتقاطع مع اللسانيات الحاسوبية، ولا أدل على تطور لسانيات المدونة من عدد الدراسات المخصصة لهذا المجال المعرفي، إذ انتقل العدد من 10 دراسات سنة 1965 إلى 320 دراسة ما بين 1986 و1990.[1]

يعقد الدكتور القاسمي مقارنة بين أفكار "شومسكي" الذي يميز بين القدرة والإنجاز ومنهج الكوفة في الدراسة اللغوية، ذلك أن الأول يكتفي بقدر قليل من الأمثلة اللغوية لاستخلاص قواعد كلية، كما أن الكوفيين –خلافا للبصريين- يعتدّون بأمثلة نادرة (سماعية) لتوسيع القياس واشتقاق القواعد، ويشير الباحث العراقي أن رواد لسانيات المدونة لم يكترثوا لآراء شومسكي ومضوا قدُما في تطوير أبحاثهم التي تهتم اهتماما كبيرا بالأداء، وترصد تنوّعاته، ويستخلص الباحث من هذا النهج مشايعة للمذهب البصري في الدراسة اللغوية وتوافقا مع مسلماته النظرية.

ينقل الكاتب عن الدكتور عدنان عيدان أن من فوائد المدونة اللغوية:

- تيسير الإملاء العربي، وكشف الأخطاء الإملائية
- الوقوف على الذخيرة اللغوية العربية، وتحديد المفردات الشائعة
- تطوير تعليم اللغة العربية
- تصنيف المعاجم العامة والمتخصصة والتاريخية
- إجراء دراسات لسانيات على مواد المدونة
- المعالجة الآلية لبنيات العربية ومولداتها واستخلاص معطيات منها
- الترجمة الآلية

ويعتبر الدكتور القاسمي أن فائدة المدونة اللغوية في تصنيف المعجم التاريخي تتجلى في مساعدتنا لرصد "التغيّر الذي يطرأ على اللغة عبر الزمن: كلمات تصبح أكثر شيوعا أو تختفي من الاستعمال، ظواهر لغوية تنتشر من منطقة إلى أخرى، معان جديدة تظهر إلى جانب المعاني القائمة للكلمات أو تحلّ محلها، استعمالات جديدة للمفردات القائمة، كلمات أجنبية تدخل إلى اللغة وتصبح جزءا منها"[2].

---

[1] - S. Jonson (1991) ; « Times change and so do corpora », in : Aijmer & Altenburg (ed) English Corpus Linguistics . London. Longman. PP : 305-314.

[2] - الدكتور القاسمي، نفس المرجع، ص ص: 319-320.

يذكر الكاتب جملة من المعايير تصنف على أساسها المدونات إلى أنماط متعددة، إذ يتيح تصنيف المدونات على أساس اللغة: التمييز بين مدونات أحادية اللغة وأخرى ثنائية أو متعددة اللغات، ومدونات أصلية وأخرى مترجمة، ومدونات الناطقين باللغة وأخرى لمتعلمي اللغة من الأجانب، ومدونات مكتوبة وأخرى للكلام المنطوق. كما يتيح تصنيف المدونات على أساس الوسيلة إلى مدونات مطبوعة وأخرى رقمية، وثالثة منطوقة، ورابعة تمزج بين هذه الأنواع جميعا. وتقسم المدونات على أساس التخصص إلى مدونات المجال المعرفي التي ترصد مصطلحاته. كما يتم التمييز في المدونات على أساس زمني بين مدونات تزامنية ومدونات تعاقبية، ويتم الفصل في المدونات على أساس الحجم (أو الكم) بين المدونات المحدودة وتلك المدونات الشاملة (كما هو حال مدونة معجم اكسفورد التي تشمل في وقتنا الراهن زهاء بليون كلمة).

يأخذ بناة المدونة بعين الاعتبار عدة نقاط يجب الحسم فيها، ك: الغرض من إنشاء المدوّنة، والجمهور المستهدف لاستثمار المدونة، وطبيعة الموارد المخصصة لبناء المدونة.

بالنظر إلى أهمية التجربة الانجليزية في صناعة المعجم التاريخي يعرض الباحث مواصفات مدونة معجم أكسفورد التي تضمّ بليون كلمة، فيحدد مجالاتها الموضوعية (السرد، الأخبار، مواقع الشابكة، هوايات، الفنون، الرياضة، المجتمع، القانون، العلوم، الحاسوب، الانسانيات، إدارة الأعمال، الدين، الطب، ومجالات أخرى) ونسب كل مجال من مجموع وحدات المدونة الشاملة، ليقترح تصميما لمدونة المعجم التاريخي للغة العربية تشمل نفس العدد من المواد، وذلك على النحو الآتي:

المجال الموضوعي	عدد كلماته بالمليون	٪ من المجموع
الدين الإسلامي (القرآن، الحديث، الفقه)	220	22
الآداب (شعر، سرد،..)	190	19
لغة الإعلام (الأخبار، الدوريات)	150	15
العلوم الاجتماعية (تاريخ، جغرافية، رحلات)	75	7,5
الرياضة	66	6,6
العلوم الدقيقة والطبيعية	60	6
الطب والصيدلة والبيطرة	58	5,8
القانون	52	5,2
الفنون الجميلة	44	4,4
الاقتصاد وإدارة الأعمال	36	3,6
الإنسانيات	35	3,5
الحاسوب ومواقع الشابكة	29	2,9
الأديان الأخرى	27	2,7
هوايات	24	2,4
مجالات أخرى	50	5

ويقترح الباحث تركيبة زمنية لهذه المدونة توافق الشكل التالي:

العصر	عدد الكلمات بالمليون	٪ من المجموع
العصر الجاهلي	150	15
العصر الإسلامي	200	20
العصر العباسي	200	20
العصر الوسيط	150	15
العصر الحديث	300	30[1]

يتبيّن من التركيبة الجغرافية لمواضع استخلاص المدونة أن الدكتور القاسمي - تبعا لما أشرنا إليه سلفا- وسّع من مفهوم الفصاحة فلم تعد تتقيد بالحدود الجغرافية التي التزم بها اللغويون القدامى، وهو أمر طبيعي بحكم تطور العربية وتوسعها وبالنظر إلى اضمحلال ظاهرة التكلم بالسليقة، يتجلى التوزيع الجغرافي لمدونة المعجم التاريخي للغة العربية في الشكل التالي:

المنطقة الجغرافية	عدد الكلمات بالمليون	٪ من المجموع
الجزيرة العربية (واليمن)	250	25
العراق والشام	250	25
مصر والسودان وليبيا	250	25
المغرب العربي والأندلس	250	25

ويقترح أن تُلحق عربية الكتاب الأفارقة والهنود بالمنطقة الأقرب إليهم.

يمثل مشروع بناء مدونة المعجم التاريخي للغة العربية السبيل نحو إنجاز المعجم المنشود، ويذكر الباحث العراقي جملة من العوائق تحول دون تحقيق اتحاد المجامع اللغوية لهذا الحلم في الأمد القريب (مع أنه خطط لإنجازه منذ عام 2004) تتمثل في:

- عدم التوفر على الدعم المادي الكافي.
- عدم التوفر على العنصر البشري الكفء المتخصص.
- عدم وجود مدونات تتوفر على محركات بحث دقيقة يمكن استثمارها في تصنيف المدونة الشاملة.
- عدم وجود نظام دقيق للنسخ الضوئي للنصوص العربية.
- انعدام وجود محركات بحث دقيقة يمكن توظيفها في المعالجة الآلية للغة العربية

ونحن نلاحظ في هذا السياق أن محركات البحث التي تم تصميمها في السنين الأخيرة لهذا الغرض تكاد لا تخلو من الترميز بالحروف اللاتينية، وهو أمر له أكثر من معنى فيما يخص درجات تأصيل هذه المحركات.

****

عالج الكاتب في الفصل الحادي عشر (الشواهد في المعجم التاريخي) موضوع طبيعة الشواهد اللازمة لبناء المعجم التاريخي وطرق إدراجها بمتن المعجم، وقد فصّل

[1]- القاسمي، نفس المرجع، ص ص: 346-347.

في دراسة هذا الموضوع بحكم الصلات العضوية التي تربط المعجم التاريخي بالشواهد، فهي صلب المعجم، ولا يمكن تحرير أي مادة من مواده دون استناد إلى شاهد (أو شواهد) يعزز المعنى (أو المعاني) من خلال استعمال (أو استعمالات)، وتتولد المداخل الفرعية للمعجم من الشواهد، كما تستخلص منها القواعد الصوتية والصرفية والنحوية والأسلوبية للمداخل، وهي الدليل الموثوق على حصول التغير في الألفاظ. إنها بعض الأسباب التي دفعت الباحث إلى العناية بهذا الموضوع، وحفزته على استقراء منهجيات توظيف الشاهد في الكثير من المعاجم الغربية، ك"معجم أكسفورد للغة الانجليزية"، و"معجم الدكتور جونسون للغة الانجليزية"، و"معجم الأكاديمية الفرنسية"، و"معجم روبير الكبير للغة الفرنسية"، و"معجم الأكاديمية الاسبانية للغة القشتالية"، و"معجم غريم للغة الألمانية"، و"معجم راندوم هاوس التاريخي للهجة الأمريكية"، و"مشروع المعجم التاريخي للغة العبرية".

يميز الكاتب بين "الشاهد" و"المثال" في كون الأول يستخلص من مؤلفات مشهورة معروفة، بينما الثاني يبتدعه المعجمي حين يعوزه الشاهد، لذلك سُمي مثالا توضيحيا، وإذا جاز استعماله في المعجم المدرسي فإنه من المستهجن اللجوء إليه في المعجم التاريخي الذي يقتضي توظيف الشاهد بدل المثال.

على غرار الفصل السابق المخصص للمدونة تتبّع الكاتب تاريخ استعمال الشواهد في المعاجم، فاعتبر كتاب العين للخليل الفراهيدي (ت170ه/786م) أول معجم يوظف الشواهد، ونقفز إلى حدود 1612م لنعاين استخدام معجم اللغة الإيطالية للشواهد وهو المعجم الذي صنفته أكاديمية "دلا كروسكا" بفلورنسا، وتتالت بعد هذه المحاولة الجهود الغربية الرامية إلى إدراج الشواهد بالتصانيف المعجمية، لا سيما "معجم بيير ريشيليه" (1631-1694) (Pierre Richelet)، وهو "المعجم الفرنسي المشتمل على الكلمات والأشياء" الذي صدر سنة 1680 في مجلدين، و"معجم أنطوان فيرتيير" (1631-1694) (Antoine Feuretière)، ويحمل اسم: "المعجم الشامل المشتمل بصورة عامة على جميع الكلمات الفرنسية سواء القديمة منها أو الحديثة، وعلى مصطلحات جميع العلوم والفنون"، وقد صدر بدوره في مجلدين سنة 1680م، و"معجم الأكاديمية الفرنسية" الذي صدر سنة 1694م، ومعجم "المفردات البرتغالية واللاتينية (مع أمثلة من أحسن المخطوطات البرتغالية واللاتينية" ل"رفائيل بلوتو" (1638-1734) (Raphael Bluteau)، وقد ظهر جزءه الأول (من ضمن ثمانية أجزاء) سنة 1712، و"معجم اللغة القشتالية" الذي صنفته الأكاديمية الإسبانية الملكية" سنة 1726م، غير أن أبرز معجم استثمر الشواهد في التصنيف المعجمي هو معجم "صمويل جونسون" (1709-1784) (Samuel Johnson) للغة الانجليزية، وقد صدر سنة 1755م. ونضيف إلى هاته المعاجم: "المعجم الأكاديمي للغة الروسية" الذي حررته الأكاديمية الروسية بين 1789 و1794م، ومعجم "إميل ليتري" (1801-1881م) (Emile Littré)، وهو المعجم التاريخي للغة الفرنسية الذي صدر بين 1863 و1877، ويُعدّ معجم أكسفورد للغة الانجليزية أهم معجم استثمر الشواهد في عملية تصنيف المعجم، إذ تجمّع لدى بُناة المشروع زهاء

خمسة ملايين شاهد[1]، ونشرته الجمعية الفيلولوجية (Philological Society) بين 1859 و1933م، وتعددد طبعاته، وكانت آخر طبعة سنة 1989، وتمت إتاحة نسخة رقمية من التصنيف على الشابكة سنة 2000م.

يعدّد الكاتب وظائف الشاهد وأدواره في المعجم، التي تتمثل في: إثبات استعمال اللفظ بمتن اللغة أو إثبات تداول معنى من معانيه، وتوضيح هذا المعنى من خلال ما هو مثبت في اللغة، والكشف عن المظاهر الصوتية والصرفية والنحوية للفظ (غير أن ذلك لا يغني المعجمي عن تعريف اللفظ واستحضار قواعده الوصفية)، والكشف عن الثقافة السائدة بين متكلمي لغة المعجم، والتأريخ لظهور استعمال اللفظ في كل العصور.

غير أن استثمار الشاهد في المعجم التاريخي مقيّد بمجموعة من الشروط، منها: مصداقية الشاهد، وحجمه الذي يتعدى حجم المثل التوضيحي (وقد استخلص الدارسون أن معدل شواهد معجم أكسفورد تتحدد في ستة عشر كلمة)، واختيار الشاهد المختصر، وتوثيقه (بذكر قائله، ومصدره، وتاريخ استعماله)، وقد يلجأ بُناة المعجم إلى اصطناع شواهدهم إذا كانوا حجة في اللغة، غير أن هذا النهج غير مُستساغ في بناء المعجم التاريخي.

بخصوص عدد الشواهد الواجب استثمارها بكل مدخل معجمي، يشير الدكتور القاسمي أنّ: "القاعدة الذهبية التي يمكن اتباعها في عدد الشواهد هي: وجوب إدراج شواهد كافية بحيث تساعد القارئ على تتبّع تطور معنى اللفظ واستعماله ابتداء من أقدم ظهور مُسجّل له إلى آخر ظهور له"[2].

وعلى الرغم من تتلمذ الدكتور القاسمي على أيدي رواد التوجه الأنغلوساكسوني الذي يعتبر أن المعجم ليس تاريخا للأفكار، فإن الباحث العراقي ينتصر للتوجه الفرنسي في الصناعة المعجمية (مع رائدها "آلان راي" [Alain Rey])، بالتأكيد على وجوب "اختيار الشواهد بحيث تعكس حضارة الناطقين باللغة، وأنماط تفكيرهم وسلوكهم الاجتماعي وبيئتهم"[3].

يلخص الدكتور القاسمي مقتضيات استثمار الشاهد في قوله: "لكي تقوم الشواهد بوظائفها في المعجم، لا بدّ لها من أن تتوفّر على خصائص معيارية من حيث الأصالة، والدقة، والطول، والعدد، والوضوح، وتمثيل اللغة في مختلف عصورها التاريخية، ومناطقها الجغرافية، وموضوعاتها التخصصية، والثقافة التي تعبّر عنها"[4].

---

[1]- يبرر الدكتور القاسمي هذا العدد من الشواهد بأن معجم أكسفورد لا يتوفر على مدونة لغوية، وإنما على مجموعة ضخمة من الشواهد، كما يوضح الكاتب العراقي أن ثمة تمايز بين شواهد المعجميّ وشواهد المعجم، ذلك أن عدد الشواهد التي تم استثمارها في آخر طبعة من المعجم لا تتجاوز 2.412,400 شاهد، (وهو مع ذلك يشكل نسبة لا يُستهان بها). (انظر: القاسمي، ص ص: 412-413).

[2]- نفس المرجع، ص: 424.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 428.

[4]- ذات المرجع، ص: 430.

ويذيل الباحث هذا الفصل بتقديم دراسة نموذجية لاستخلاص الشواهد المرتبطة بلفظة "منطق" ومشتقاتها، مقتبسة من أزيد من عشرين مصنفا بهذا المجال المعرفي، ولإفادة المتدرّب بعدد الشواهد التي يمكن إثباتها بالمعجم التاريخي بالنظر إلى ثبات دلالة لفظة "منطق" أو تغيرها بتغير العصور[1].

****

يتناول الباحث في الفصل الثاني عشر (ترتيب مواد المعجم) موضوع ترتيب مداخل المعجم التاريخي، فمن دون انتظام المواد اللغوية ضمن نوع من أنواع الترتيب لن يستحق التصنيف تسمية المعجم، فشرط انتظام المواد شرط أساسي في أي عمل معجمي.

يقسم الكاتب الترتيب إلى نوعين ترتيب خارجي (يخصّ ترتيب المداخل) وترتيب داخلي (يخصّ ترتيب مكوّنات المادة، أي المعلومات المتصلة بها)، ويتتبّع أنواع الترتيب الأول، فيحددها في: الترتيب العشوائي (مثال كتاب الجيم للشيباني (ت206هـ)[2]، والترتيب المبوّب (أي ترتيب المفردات بحسب ورودها في كتاب أو نص، مثلما هو الحال في "غريب القرآن" لابن قتيبة (ت 276هـ))، والترتيب الموضوعي (أي الترتيب بحسب الموضوعات، ككتاب الإبل للأصمعي (ت217هـ))، والترتيب الدلالي (بحسب الحقول الدلالية، مثال ما هو موجود ب"الألفاظ الكتابية" للهمذاني (ت320هـ))، والترتيب النحوي (بحسب الانتماء الصرفي والنحوي، كترتيب "ديوان الأدب" للفارابي (ت350هـ))، والترتيب الجذري (بإثبات جذر كل لفظ ووصله بالمشتقات المتفرعة عنه، كما هو الحال في المعاجم الحديثة)، والترتيب التقليبي (بتقليب المواد وشرح مشتقاتها، ككتاب العين للخليل (ت 175هـ)، والترتيب الهجائي (بحسب الأوائل، ك"أساس البلاغة" للزمخشري (ت538هـ)، وبحسب الأواخر، ويسمى ترتيب القوافي، ك"لسان العرب" لابن منظور (ت711هـ)، وترتيب الأوائل والأواخر، ك"تحفة الأريب" لأبي حيان التوحيدي (ت745هـ)).

يستنتج الدكتور القاسمي من معاينته لطرق الترتيب بمعاجم عربية قديمة وحديثة: أن الأولى ترتيب المواد في المعجم التاريخي انطلاقا من الجذور لتيسير مهمة المتلقي الذي لا تؤهله معارفه لاستخلاص الجذر، ويعتبر أن الترتيب الألفبائي هو الأشهر والأجدر بالاعتماد في المعجم التاريخي لا الترتيب الأبجدي ولا الترتيب الصوتي، ويوثر الكاتب إدراج المشتقات من الأسماء والصفات مقترنة بأداة التعريف.

ويحدد الكاتب أنماط المعلومات الواجب إدراجها في الترتيب الداخلي:

- الجذر بمعناه الكلي (أو معانيه الكلية)
- مداخله الرئيسية والمشتقة
- معلومات تتصل بتأثيل المدخل
- التطورات الشكلية للفظ (على المستوى النطقي)
- المعلومات الصرفية والنحوية للمدخل
- المعلومات الدلالية (ترادف واشتراك)

---

[1]- للاستزادة ينظر الدكتور القاسمي، نفس المرجع، ص ص: 432-443.

2- نحن لا نعدّ هذا النمط من أنماط الترتيب بل هو انعدام للترتيب.

- معلومات تخص استعمالات المدخل
- معلومات إحصائية
- تعليقات محرّر المدخل
- المقدمة والمصادر الأولية والثانوية.

• النهج المقترح للترتيب الداخلي والخارجي بالمعجم التاريخي للغة العربية:

يقرر الدكتور القاسمي أن هذا النهج مستخلص من طريقة الترتيب ب"أساس البلاغة" للزمخشري، وب"المصباح المنير" للبيومي، وب"معجم ألفاظ القرآن" و"المعجمين الوسيط والكبير" للمجمع القاهري، ويقوم على العناصر التالية:

- ترتيب المواد بحسب أصولها (جذورها)
- ترتيب معاني بمراعاة أسبقية الأصلي على الفرعي، والحسي على المعنوي، والحقيقي على المجازي، والمألوف على النادر.
- ترتيب الأفعال قبل الأسماء (الفعل الثلاثي، فالرباعي، المجرد فالمزيد، اللازم فالمتعدي).
- إثبات المعرّبات الخاضعة للتصرّف في المواد المتصلة بها (كلجام في "ل ج م"، وتثبت المعرّبات غير الخاضعة للتصرف بحسب ترتيب حروفها الأول فاللاحق، كما تثبت في الأصل الاشتقاقي الذي يُرجح أنها انحدرت منه.

يلفت الباحث الانتباه إلى ضرورة الالتزام في تحرير مواد المعجم التاريخي بالترتيب الزمني للاستعمال، بالنظر إلى الشواهد المتوفرة عن كل مادة، ولن يستند بناة المعجم إلى الترتيب المنطقي للمعلومات الواردة أعلاه، سوى في حالة عدم إفادة الشواهد بسبق زمني لاستعمال دون آخر.

****

يخصص الكاتب الفصل الثالث عشر (أنواع المعلومات في المعجم التاريخي) لشرح دقائق المعلومات الواجب إدراجها في شرح مداخل المعجم التاريخي:

أولها: ما اتصل بالجذر ومعناه الكلي، ويشير الكاتب إلى فوائد الترتيب الجذري للكلمات العربية، بحيث يتوضح المعنى الأصلي للمادة وتُستوعب معاني سائر مشتقات الجذر، وهي طريقة ترتيب "مقاييس اللغة" لشيخ المعجميين أحمد بن فارس (ت 395هـ/ 1004م)، و"المعجم الكبير" للمجمع القاهري، كما يوصي الكاتب بإعطاء الأولوية في ترتيب المشتقات للفعل الماضي وتفريعه إلى مداخل مستقلة في حالة توفره على صيغ متعددة، كما هو الحال في مادة "ح س ب" التي تتوفر على الأفعال الماضية التالية: حَسَب، حَسُب، حَسِب، حاسب، تحسّب، تحاسَب، ويُراعى في ترتيبها: أولوية المجرد ثم المزيد، الصغير فالكبير. كما تُرتّب المداخل الفرعية كمتلازمات لفظية أو في استعمالات مجازية أو مسكوكة (تعابير اصطلاحية)، أو كمصطلحات علمية مركّبة.

ثانيها: ما اتصل بالمعلومات التأثيلية، بالوقوف على اشتقاقات اللفظ ومعانيه في لغته الأصلية وكيفيات انتقاله من لغة إلى أخرى، ويشير الكاتب العراقي إلى تمييز ابن بلده الباحث عبد الحق فاضل بين "التأثيل" و"الترسيس"، إذ يدل المفهوم الأول على "ردّ الكلمة إلى أمّها المباشرة أو إلى جدتها المباشرة أو القريبة"، أما الترسيس فهو "إعادة

اللفظة إلى جدّتها الأولى -حواء- في صورتها التي نطق بها أول إنسان، مع تعقب المراحل التطورية التي قطعتها[1]".

يقترح الدكتور القاسمي - خلافا لنهج "المعجم الكبير" (الذي دوّن الكلمات السامية المتصلة بالعربية بالرموز اللاتينية)- أن تدوّن الألفاظ العروبية بخطوط لغاتها الأصلية (آرامية أو عبرية أو حبشية)، وبالرموز الصوتية الدولية لتتضح طرق النطق بها[2].

ثالثها: المعلومات الكتابية الهجائية، تتجلى أهميتها في مساعدة بناة المعجم التاريخي على قراءة النقوش العربية القديمة (التي كانت تهمل حرف الألف وتخلو من الإعجام)، وتمكين المتلقي من التلفظ باللفظ تلفظا صحيحا.

رابعا: المعلومات الصرفية والنحوية: يشير الباحث في هذا المجال إلى ضرورة إثبات القواعد القياسية بمقدمة المعجم في النطاق المخصص لنحو اللغة العربية، وإدراج القواعد السماعية بالمداخل المدوّنة بمتن المعجم. ومن المعلومات الصرفية التي تُدرج بهذه المداخل: تصريف الأفعال ومشتقاته من الأسماء، بما فيها المصادر والجموع القياسية والسماعية.

خامسا: الرسوم والأشكال البيانية: يحيل الكاتب إلى المثل القائل: "صورة واحدة تساوي ألف كلمة" في سياق الكشف عن أهميتها في تحديد دلالات المدخل، وهي تشمل جداول ومشجرات وصورا مصوغة يدويا أو بفضل الحاسوب مع توثيقها.

سادسا: معلومات عن الاستعمال: منها تلك التي استخدمها الأسلاف، ك: مُستعمل، مهجور، غريب، حوشي، شائع، نادر، محظور، مبتذل، سوقي، عامّي، لهجيّ، دارج، وقد أصبح بالإمكان تحديد نسبها المئوية بفضل الأداة المعلوماتية، يقسم الباحث العراقي هذا الصنف من المعلومات:

أ- إلى معلومات تحدد الاستعمال الجغرافي (بتحديد البلاد أو المنطقة التي يُستعمل بها اللفظ)

ب- والاستعمال التاريخي (بتحديد سنة ظهور اللفظ أو العصر إذا تعذر تحديد التاريخ المضبوط)

ج- الاستعمال الموضوعي (بتحديد المجال المعرفي)

د- الاستعمال الأسلوبي (بتحديد نوع الاستعمال، أيندرج ضمن التهكم أم المجاز أم الاستعارة).

سابعا: معلومات إحصائية: يدلي الدكتور القاسمي في هذا الإطار بنتائج استثمار اللسانيات الحاسوبية، وفوائدها، في: تحديد نسب استعمالات الحروف والكلمات والأساليب النحوية، والمترادفات.

ثامنا: ملاحظات المصنف وتعليقاته: يرخّص الكاتب لبناة المعجم بالإدلاء بتعليقاتهم وتعليلاتهم في خضمّ إيراد شروحات تخصّ المداخل.

تاسعا: مقدمة المعجم ومصادره: يقترح الكاتب صياغة مقدمتين: مقدمة عن المعجم التاريخي (تتضمن تاريخا مجملا عن المعجمية العربية وخطة تصنيف المعجم المنشود وقائمة للرموز المستعملة) ومقدمة ثانية عن اللغة العربية (تتضمّن التأريخ لمراحل

---

[1]- الدكتور القاسمي، نفس المرجع ص: 479.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 489.

العربية وخصائصها الرمزية وقواعدها الصرفية والنحوية ووسائل توليد مفرداتها ومصطلحاتها، والحديث عن لهجاتها وفيما تتميز به عن الفصحى، وتحديد علاقة العربية المشتركة بغيرها من اللغات السامية والأجنبية التي تفاعلت معها أخذا وعطاء).

وينبّه الباحث العراقي إلى ضرورة إثبات قائمة مستوفية لجميع المصادر والمراجع التي تم الاستناد إليها في تصنيف المعجم التاريخي مع عدم إغفال أسماء اللجن (بجميع أعضائها) التي أسهمت في عملية تصنيف هذا المشروع. ويُذكّر الباحث في هذا الإطار بأن معجم أكسفورد أثبت كذلك في مجلده الأخير أسماء المتطوّعين في بناء المعجم الانجليزي (مع أنهم يعدّون بالمئات) مع جرد أسماء المؤلفات التي استثمرها كل متطوع وعدد الاستشهادات التي دوّنها.[1]

يمثل الدكتور القاسمي لمضامين مقدمتيْ المعجم التاريخي للغة العربية في الرسم البياني التالي:

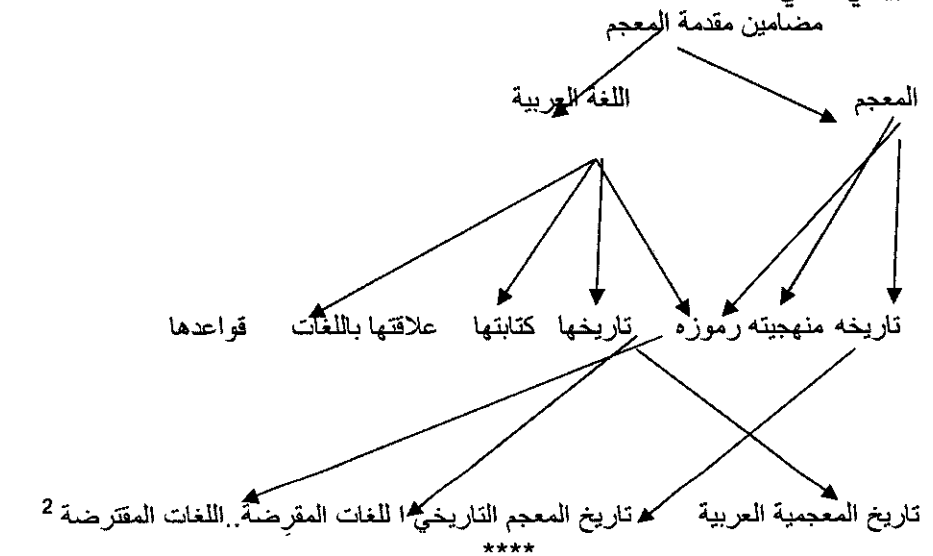

[2]

****

لا غنى لأي معجم في مفهومه القاموسي عن التعريف، فبالأحرى المعجم التاريخي، ولا يقوم التعريف دون تحليل دلالي للألفاظ التي تشكل مداخل المعجم، من هذا المنطلق خصّص الباحث العراقي الفصل الرابع عشر من كتابه (التحليل الدلالي) لدراسة دقائق التحليل الدلالي بعرض اتجاهاته الأكثر تداولا في اللسانيات الحديثة، وهي:

- التحليل السياقي:

يحيل الكاتب في هذا المضمار إلى قول الفيلسوف "فنجنشتاين" (Ludwig Josef Johann Wittgenstein) (1951-1989) : "لا تبحث عن الكلمة، بل ابحث عن استعمالها" ليوضح مدى استناد التعرّف على المعنى إلى تحديد استعمالات الألفاظ في

---

[1]- الدكتور القاسمي، نفس المرجع، ص: 513.

[2]- القاسمي علي، صناعة المعجم التاريخي، ص: 513.

مختلف السياقات، ذلك أن معظم الكلمات تفيد عدة معان بحكم عدم وجود علاقات طبيعية أو مادية أو منطقية تربط بين اللفظ والمعنى (ما عدا الألفاظ المتواطئة التي تدل على معنى واحد)، من ذلك لفظة "الأصل" التي تفيد: الأساس، المنبت، الجذر، الحسب، ومعاني أخرى (انظر قاموس المعاني على الرابط: http://www.almaany.com/ar/dict/ar/) ولا يمكن استخلاص هاته الدلالات سوى عبر استكشاف مختلف السياقات التي ترد بها لفظة "أصل". وقد أكد اللسانيون أن الكلمة أكثر ارتباطا بالسياق في مهمة استكشاف معانيها من المصطلح، غير أن المصطلحيين المحدثين أثبتوا أن المصطلح بدوره قد تتعدد دلالاته بتعدد السياقات التي يرد بها (إنها مهمة المصطلحية النصية (La terminologie textuelle)، ومصطلحية المدونة (la terminologie du corpus) والمصطلحية السياقية (La terminologie contextuelle))

من العناصر الأساسية في مدرسة "التحليل السياقي":

*السياق: وهو الخطاب الذي استُعمِلت فيه اللفظة، للوقوف على نوع الاستعمال بين الحقيقة والمجاز، ونوع الوظيفة المنوطة للعبارة بين المدح والهجاء والطلب والتبليغ، ويدرج الدكتور القاسمي عناصر أخرى شبه لغوية (Extra-linguistiques) كالأداء الصوتي، والنبر، والتنغيم، وتعابير الوجه، والحركات الجسمية.

*الملقي والمتلقي، بتحديد خلفياتهم اللغوية والثقافية والاجتماعية.

*المقام: يُحدد من خلاله الأجواء (الاجتماعية والاقتصادية) التي يجري بها التلفظ بالعبارة أو بالكلام، كما يُحدد مكان التلفظ وزمانه.

*الأثر الذي يُحدثه الكلام: بالتنبّه إلى ردّة فعل المتلقي: فرح أو حزن أو اقتناع أو غضب.

وتقوم اللسانيات الحاسوبية (Linguistique Computationnelle) بتصميم برامج آلية يستطيع مصنف المعجم اللجوء إليها بغرض تحديد جذر اللفظة (أصلها)، ووزنها، ومشتقاتها، ودرجات تواترها في المدوّنة أو في عصر محدد من العصور.

*تحليل الحقل الدلالي: تكتسب اللفظة معناها من خلال علاقاتها ببقية الكلمات المرتبطة بها في مجال محدد، التي تقاربها في المعنى، بحيث تشترك معها في سمات دلالية محددة، يشير الباحث العراقي أن الفيلسوف الألماني "إبسن" (Epson) (1924) هو أول من استعمل لفظة "الحقل الدلالي" (Champs sémantique/ Semantic Field).

غير أن الأسلاف من رواد النظر في الفكر العربي الإسلامي سبق لهم أن صنفوا مصنفات وفق منظور "الحقل الدلالي" (على الرغم من عدم استعمالهم لهذا الاصطلاح)، يتعلق الأمر بالرسائل اللغوية التي كانت تهتم بتدوين الألفاظ المندرجة ضمن موضوع من موضوعات البيئة العربية: الخيل، السلاح، النخل، النبات (...) في مصنفات أطلقوا عليها اسم: الرسائل اللغوية. كما اهتم بعض اللغويين (المعجميين) بتصنيف معاجم وفق هذا المنظور، منها: "غريب المصنّف" لأبي عبيد (ت244هـ)، و"المخصص"، ثم "المُحكم" لابن سيده (ت 458هـ).

*تحليل السمات الدلالية: يمثل هذا التحليل وجها من أوجه تداخل العلوم واستفادة بعضها من بعض في الجانب الإجرائي، ذلك أن علماء الإناسة (Anthropologues) استثمروا منهج الأصواتيين (Phonétitiens) القائم على تحديد

السمات المميزة لكل صوت أو فونيم في دراسة معاني الألفاظ بوسم سماتها الدلالية وسما سالبا أو إيجابيا (- ثم +) (: -+ حي، - + ذكر، -+إنسان، -+ راشد).

ويعتبر الدكتور القاسمي أن تحليل السمات الدلالية لا يفيد في الكشف عن معاني ألفاظ تنتمي إلى حقول: الألوان، أو المشاعر، أو الروائح، لذلك يقترح إضافة تحليل آخر إلى الأنماط السابقة:

*التحليل الاشتقاقي: وهو تحليل يوظف بقية الأنواع (التحليل السياقي، وتحليل الحقل الدلالي، وتحليل السمات الدلالية)، ويستند إلى اعتبار معنى اللفظ نتاج جمع معان ثلاثة:

أ- المعنى الأصلي للجذر

ب- المعنى العام لعائلة اللفظ المدروس

ت- معنى الوزن الذي صيغ اللفظ على هيئته.

وقد سبق لابن جني (ت392هـ) أن أوجد معنى عاما لتقاليب لفظة "قول" الستة، وهو الحركة والاضطراب بكتابه "الخصائص"، ولحقه ابن فارس (ت395هـ) في نظرية الأصول المعنوية بكتابه: مقاييس اللغة.

يلخص الدكتور القاسمي تظافر هذا الثالوث في خدمة المعنى الاشتقاقي في الرسم التالي:

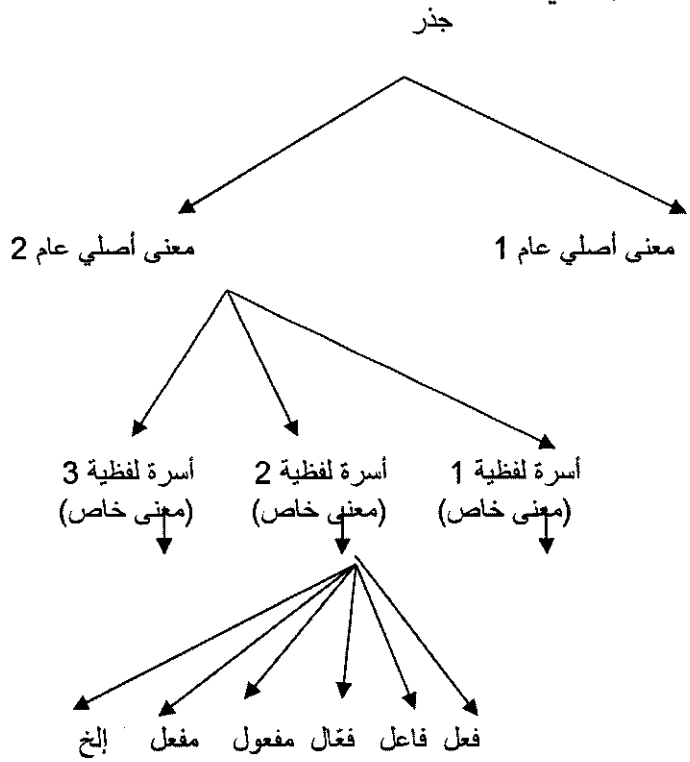

جاء الفصل الأخير من الكتاب (وهو الفصل الخامس عشر) (التعريف في المعجم التاريخي) لينظر في مرحلة حاسمة من مراحل تحرير المعجم التاريخي للغة العربية،

يتعلق الأمر بتعريف مدخله المعجمية، وقد أشار الدكتور القاسمي إلى أن التعريف حظي باهتمام الفلاسفة واللغويين والمتكلمين والأصوليين نظرا لمحوريته في بناء الأنساق المعرفية القائمة على تحديد المفاهيم تحديدا جامعا مانعا، ولا يتأتى ذلك سوى بمعرفة كليات اللفظ وجزئياته ولوازمه[1]، وثمة مرادفات متعددة لمفهوم "التعريف"، منها "القول الشارح"، و"الحد" (عند من يماثل بين دلالات اللفظتين). وقد عرّف الشريف الجرجاني "التعريف" بأنه: "ذكر ما يستلزم معرفة شيء آخر". [2]

ينطلق الكاتب العراقي من مثلث أوغدن وريشاردز المكوّن من ثلاثة عناصر: الكلمة والشيء والمفهوم ليقتصر على ذكر أنواع ثلاثة من أنماط التعريف:

- التعريف اللغوي: وسمي أيضا التعريف المعجمي، أو التعريف اللفظي، أو التعريف الاسمي، أو التعريف العلاقي، ومن أنواعه: التعريف بالمرادف، والتعريف بالنقيض، والتعريف بالمثال، والتعريف الاشتقاقي، والتعريف السياقي، ويدرج الباحث ضمن هاته الأنماط التعريف الموسوعي.
- التعريف المنطقي: يركز على تحديد ماهية الشيء المُعرف بالاستناد إلى المقولات العشر (أو بعضها)، وهي: الجوهر، الكمية، الكيفية، الإضافة، المكان، الزمان، الوضع، الحال، الفعل، الانفعال. ويعتمد المناطقة على أنواع ثلاثة من التعاريف: الحدّ (Definition/Définition) بذكر جنس المعرَّف وفصله، والرسم (Description/Description) بذكر الجنس القريب للمعرَّف وخاصته، والوصف (Qualification) بتعداد صفات المعرَّف لتمييزه عن غيره. ويندرج ضمن الوصف: التعريف الموسوعي -في رأي المعجمية "جوزيت راي ديبوف" (Josette Rey-Debove) لأن هذا التعريف يقوم على ذكر الخصائص الجوهرية والعرضية للفظ المعرُّف.[3]

إن نشدان المنطقي للتعريفات الجامعة المانعة لم يحُل دون تعذر تعريف "اللامعرّفات"، من مثل: العواطف الأولية، والأجناس العليا والأفراد.

- التعريف المصطلحي: يقوم على تحديد المفهوم ضمن بقية المفاهيم المكوّنة للمنظومة المصطلحية، وهو غاية المصطلحيين، ويرتكز على ركنين أساسيين: ذكر الخصائص الجوهرية للمفهوم، ثم تحديد موقع المفهوم ضمن حقل من الحقول المفهوم بتحديد علاقاته ببقية مفاهيم الحقل.

من لوازم التعريف التي يسجلها الباحث: الوضوح، الإيجاز، التساوي، الإيجاب، الخلو من الغلوّ.

ومن ضوابطه: الترتيب والربط، التناظر والتماثل، الإدراج والاندراج، التقسيم والتفريع والتشعيب، ذكر المتصاحبات اللفظية.

---

[1]- يحيل الكاتب في هذا الموضوع إلى دراسة الدكتور محمد بوحمدي، كيفية صياغة التعريف عند السكاكي، مجلة دراسات مصطلحية، العدد الأول، 2001، ص: 53- 62.

2- التعريفات، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988، ص: 62.

[3] - J ; Rey- Debove ; Etude linguistique et sémantique des Dictionnaires français, Paris, Mouton, 1971 ; p :228.

كما أنّ من عيوب التعريف: التعريف السطحي (المخلّ)، والحشو، وتعريف المجهول بالمجهول، الوقوع في الدور والتسلسل، الإحالة المتكرّرة.

إلى هذا الحدّ تنتهي قراءة هذا السفر الكبير لصاحبه الدكتور القاسمي علي، وقد اقتصرنا على تلخيص مضامينه الموسوعية، وسنكتفي فيما يأتي ببعض الملاحظات:

- من إيجابيات هذا التأليف:

◈ إلمام الكاتب بالتراث اللغوي وبالنظريات المعجمية الحديثة.

◈ ذكر جميع مراحل تصنيف المعجم التاريخي، مما يجعل الكتاب يجمع بين البعد التنظيري والبعد التعليمي لمن ينشد الشروع في تصنيف هذا المشروع الكبير، لا سيما أن الكتاب موجه بالأساس إلى اتحاد المجامع اللغوية العربية ثم إلى المتلقي عامة.

◈ ثقافة الكاتب الموسوعية جعلته يستشهد بمئات الشواهد وردت في مقدمات الفصول والمباحث، (بين أبيات شعرية وأمثال وأقوال لباحثين أكاديميين وحكماء) ولا شك أن تصنيفه لمعجم الاستشهادات ساعده في هذه المهمة العويصة. ويلزم دراسة هاته الاستشهادات لربطها بالموضوعات المقترنة بها ربطا يحتاج أحيانا إلى إعمال الفكر.

- من مثالب الكتاب التي يحسُن تداركها في طبعة ثانية من الكتاب:

◈ خلوه من مقدمة، وخاتمة، وقائمة للمصادر والمراجع التي أدرجها الباحث نهاية كل فصل، مما يكشف أنه استفاد في ذلك من كتاباته السابقة المتعددة التي تناولت نفس الموضوع.

وبالنظر إلى تجربة الدكتور علي القاسمي الذي صنف الكثير من المصنفات في مجالات معرفية متعددة، - اقتصرنا في مقدمة المقال على ذكر ما يتصل منها بالمعجمية والمصطلحية والترجمة وتعليم اللغة للأطفال والأجانب- فإن المرء يجد جوابا لعدم توفر الكتاب على مقدمة وخاتمة في كون الكاتب يعتبر تصنيفه هذا خطة هيئة اتحاد المجامع اللغوية العربية الهادفة إلى تصنيف معجم تاريخي للغة العربية، وبالتالي فليس من الضروري أن تتوفر الخطة على هذين العنصرين لأنها مخصصة لجرد مراحل إنجاز مشروع الأمة.

خاتمة:

خلاصة القول أن كتاب صناعة المعجم التاريخي كتاب قيّم بالنظر إلى موضوعه الذي يحتل مكانة محورية لا سيما وأن الحضارة العربية الإسلامية تنتظر إنجاز هذا المشروع الكبير الذي تريث اتحاد المعاجم العربية في إنجازه، بسبب الافتقار إلى مدونة لغوية شاملة، وتباطأ فريق الدوحة في استكمال المراحل المتبقية من المعجم، وبالنظر إلى ثقافة الدكتور علي القاسمي وإلمامه بقضايا المعجم والمعجمية والقاموسية.